



الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد الثاني عشر - الجزء الثاني
جمادى الأولى 1444 هـ - ديسمبر 2022 م

معلومات الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية :

رقم الإيداع: 1441/7131

تاريخ الإيداع: 1441/06/18

رقم ردمد : 1658-8509

النسخة الإلكترونية :

رقم الإيداع: 1441/7129

تاريخ الإيداع: 1441/06/18

رقم ردمد : 1658-8495

الموقع الإلكتروني للمجلة :

<https://journals.iu.edu.sa/ESS>



البريد الإلكتروني للمجلة :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة

iujournal4@iu.edu.sa

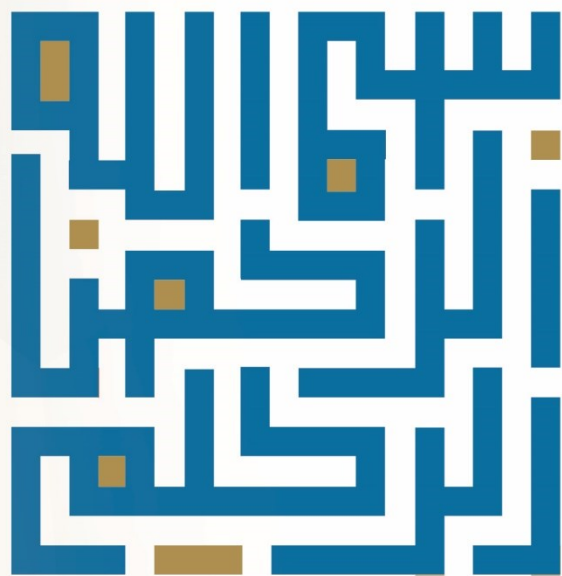




الجامعة الإسلامية بمكة المكرمة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

البحوث المنشورة في المجلة
تعبر عن آراء الباحثين ولا تعبر
بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطبع محفوظة
للجامعة الإسلامية



قواعد وضوابط النشر في المجلة

أن يتسم البحث بالأمانة والجدية والإبتكار والإضافة المعرفية في التخصص.

لم يسبق للباحث نشر بحثه.

أن لا يكون مستلماً من رسالة علمية (ماجستير/دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.

أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.

أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.

أن لا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحث المقدم (25%).

أن لا يتجاوز مجموع كلمات البحث (12000) كلمة بما في ذلك الملخصين العربي والإنجليزي وقائمة المراجع.

لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.

أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA) الإصدار السادس، وفي الدراسات التاريخية نظام شيكاغو.

أن يشتمل البحث على : صفحة عنوان البحث ، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة ، وطلب البحث ، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات ، وثبت المصادر والمراجع ، والملاحق اللازمة مثل: أدوات البحث، والموافقات للتطبيق على العينات وغيرها؛ إن وجدت.

يلتزم الباحث بترجمة المصادر العربية إلى اللغة الإنجليزية.

يرسل الباحث بحثه إلى المجلة إلكترونياً ، بصيغة (WORD) وبصيغة (PDF) ويرفق تعهداً خطياً بأن البحث لم يسبق نشره ، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه في المجلة.

المجلة لا تفرض رسوماً للنشر.



الهيئة الاستشارية :

معالي أ.د. : محمد بن عبدالله آل ناجي

رئيس جامعة حفر الباطن سابقاً

معالي أ.د. : سعيد بن عمر آل عمر

رئيس جامعة الحدود الشمالية سابقاً

معالي د. : حسام بن عبدالوهاب زمان

رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب سابقاً

أ. د. : سليمان بن محمد البلوشي

عميد كلية التربية بجامعة السلطان قابوس سابقاً

أ. د. : خالد بن حامد الحازمي

أستاذ التربية الإسلامية بالجامعة الإسلامية سابقاً

أ. د. : سعيد بن فالح المغامسي

أستاذ الإدارة التربوية بالجامعة الإسلامية سابقاً

أ. د. : عبدالله بن ناصر الوليعي

أستاذ الجغرافيا بجامعة الملك سعود

أ.د. محمد بن يوسف عفيفي

أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية سابقاً



هيئة التحرير :

رئيس التحرير :

أ.د. : عبدالرحمن بن علي الجهني

أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية

مدير التحرير :

أ.د. : محمد بن جزاء بجاد الحربي

أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية

أعضاء التحرير :

معالي أ.د. : راتب بن سلامة السعود

وزير التعليم العالي الأردني سابقا
وأستاذ السياسات والقيادة التربوية بالجامعة الأردنية

أ.د. : عبدالرحمن بن يوسف شاهين

أستاذ المناهج وطرق التدريس بالجامعة الإسلامية

أ.د. : عبدالعزيز بن سليمان السلومي

أستاذ التاريخ الإسلامي بالجامعة الإسلامية سابقاً

أ.د. : عبدالله بن علي التمام

أستاذ الإدارة التربوية بالجامعة الإسلامية

أ.د. : محمد بن إبراهيم الدغيري

وكيل جامعة شقراء لدراسات العليا والبحث العلمي
وأستاذ الجغرافيا الاقتصادية بجامعة القصيم

أ.د. : علي بن حسن الأحمدي

أستاذ المناهج وطرق التدريس بالجامعة الإسلامية

د : رجاء بن عتيق المعيلي الحربي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بالجامعة الإسلامية

سكرتير التحرير:

أ. مجتبي بن الصادق المنا

الإخراج والتنفيذ الفني:

م. محمد بن حسن الشريف

المنسق العلمي :

أ. محمد بن سعد الشال



جامعة المدينة الإسلامية
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

فهرس المحتويات :

م	عنوان البحث	الصفحة
1	فاعلية برنامج تدريبي قائم على مهارات الذكاء الناجح في تنمية التفاعل الصفي والتحصيل الدراسي لدى طلاب التعليم العام في محافظة عفيف د. علي محمد الشلوي	11
2	فاعلية برنامج قائم على تنمية مهارات القراءة المسحية والتصفحية في تعزيز الفهم القرائي لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بغيرها د. صالح بن ضيف الله العمري	51
3	عقدة النقص وعلاقتها بالفضول البيئشخصي لدى عينة من خريجي الجامعات الجدد العاطلين عن العمل د. زهير عبد الحميد النواجدة	85
4	تطبيق الذكاء الاصطناعي في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية (الواقع والمتطلبات والتحديات) د. عواطف بنت محمد العجلان	115
5	استقلالية الجامعات الناشئة في ضوء النظام الجديد للجامعات في المملكة العربية السعودية د. منيرة نايف العتيبي	149
6	دور التعليم عن بعد في تنمية طرق التواصل الكلي للتلاميذ ذوي الإعاقة السمعية من وجهه نظر معلمهم في المرحلة الابتدائية د. ذيب بن تريحيب الجبرين المطيري / جنى بنت علي المنصور	207
7	الأنماط القيادية لدى مديرات المدارس المتوسطة وعلاقتها بالروح المعنوية للمعلمات أ. د. عادل بن عايد الشمري / دارين بنت غالي الشمري	273
8	درجة توافر مهارات التفكير الأخلاقي في محتوى كتاب الفقه (1) بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية د. عبد الله بن عبد العزيز الحميده	311
9	استخدام نظرية الحقول الدلالية في تنمية الوعي بألفاظ القرابة والاتجاه نحو تعلمها لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى أ.د. أبو الذهب البدري علي أبو الذهب / د. رابع عبد الله عباس العوفي	347
10	العوامل المؤثرة في السلوك الادخاري لدى الأسرة السعودية دراسة مطبقة على عينة من الأسر في مدينة المبرز د. بدور بنت صويلح العنزلي	403

* ترتيب الأبحاث حسب تاريخ ورودها للمجلة مع مراعاة تنوع التخصصات



جامعة المدينة الإسلامية
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

استقلالية الجامعات الناشئة في ضوء
النظام الجديد للجامعات في المملكة
العربية السعودية

The autonomy of the emergent universities,
under the new system of universities in the
Kingdom of Saudi Arabia

إعداد

د. منيرة نايف العتيبي

أستاذ الإدارة والتخطيط المشترك

كلية التربية - جامعة شقراء

Dr. Muneerah Naif Alotaibi

Associate Professor of Educational Administration
Shaqra University

DOI: 10.36046/2162-000-012-0015

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء النظام الجديد للجامعات السعودية، من خلال تحديد متطلبات نجاح استقلالية الجامعات، والتعرف على معوقات نجاحها. وتم استخدام المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة لجمع المعلومات من عينة عشوائية بسيطة، بلغ عددهم (٢٣٥) من العمداء، ووكلاء العمادات والكليات، ورؤساء الأقسام، في جامعات: شقراء، نجران، تبوك، كممثلة لبقية الجامعات الناشئة السعودية، حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- أن القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية الناشئة موافقين على الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية، حيث بلغ متوسط الموافقة (٣,٩٦ من ٥,٠٠) بدرجة موافق.
- أن أفراد الدراسة من القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية الناشئة موافقين على متطلبات نجاح الاستقلالية، حيث بلغ متوسط الموافقة (٤,٠٩ من ٥,٠٠) بدرجة موافق.
- أن أفراد الدراسة من القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية الناشئة موافقين بشدة على معوقات نجاح الاستقلالية، حيث بلغ متوسط الموافقة (٤,٢٢ من ٥,٠٠) بدرجة موافق بشدة.

وفي ضوء نتائج الدراسة وضعت الباحثة عددا من التوصيات، منها: العمل على توفير ما يلزم للجامعات الناشئة من البنى والتجهيزات بما يساعد في تحقيق المستوى المطلوب من الاستقلالية، من خلال استمرار دعم الدولة للجامعات الناشئة حتى تصل للاستقلالية التامة، الاستفادة من النظام الجديد وفتح الباب أمام الجامعات للاستثمار وإنشاء الشركات أو المساهمة فيها وإقامة برامج وافية من المنح، وترك الفرصة لها لتنمية إيراداتها كفرض رسوم دراسية لبرامج الدراسات العليا والدبلومات والدورات التدريبية والتعليمية ورسوم من الطلبة غير السعوديين ورسوم مقابل القيام ببحوث علمية أو خدمات استشارية.

الكلمات المفتاحية: استقلالية الجامعات، الاستقلال الذاتي، النظام الجديد للجامعات، القيادات الأكاديمية.

Abstract

The study aimed to identify the expected benefits from the application of independence in emerging public universities in light of the new system of Saudi universities, by identifying the obstacles and success requirements for the autonomous universities, the descriptive approach was adopted throughout the study, whereas a questionnaire was designed and used as a tool to collect information from a simple random sample, the total sample size (235) that consist of deans, and head departments, in the following universities: Shaqra, Najran, Tabuk, as a representative of the rest of the Saudi emerging universities, where the study has revealed the following results :

- That the academic leaders of emerging public universities agree on the expected benefits of the autonomy application. whereas the average approval rating was (3.96 out of 5.00) (agree) .
- That the study members of the academic leaders in emerging public universities agree on the autonomy success requirements, the approval rating was (4.09 out of 5.00) (agree) .
- That the study members of the academic leaders in emerging public universities agree on the autonomy obstacles, the approval rating was (4.22 out of 5.00) (strongly agree) .

As per the study results, the researcher set forth several recommendations, including working to provide the necessary structures and equipment for emerging universities to help achieve the required level of autonomy, By continuing the state's subsidiary for emerging universities to attain full autonomy, benefiting from the new system and opening the door for universities to invest, establish companies or contribute to them, and establish endowment scholarship programs. And providing them the opportunity to increase their revenues, such as charging tuition fees for graduate studies programs, diplomas, training, and educational courses, fees for non-Saudi students, and fees for conducting scientific research or consulting services.

Keywords: Autonomy of universities, autonomy, the new system of universities academic leaders.

مقدمة

أولت المملكة العربية السعودية صناعة المستقبل اهتمامًا كبيرًا؛ من خلال الرؤية التي يمتلكها القادة والساسة والاقتصاديون، والتي بدورها تحدد خارطة الطريق نحو تحقيق الطموحات والإنجازات، وتُجَلَّى ذلك عندما اعتمدت المملكة رؤية ٢٠٣٠. حيث تمثل الرؤية إطارًا للتحوّل والتغيّر إلى مجتمع قائم على المعرفة، وهذا يستدعي مشاركة التعليم العالي في هذه الرؤية الطموحة من خلال الجامعات.

وقد أوضحت الرؤية ٢٠٣٠ أن من أهدافها السعي إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، كما استهدفت الرؤية إمكانية أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من ضمن أفضل (٢٠٠) جامعة عالمية بحلول عام ٢٠٣٠. وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦، [/https://www.vision2030.gov.sa/ar](https://www.vision2030.gov.sa/ar) (٢٠٢١/١٠/٢٠).

ولرفع من مستوى أداء الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية لمواجهة التحديات المستقبلية، وتمكينها من التميز والابتكار والاستجابة الإيجابية للتغيرات المتسارعة؛ جاء ضمن أهداف وسياسات خطة التنمية العاشرة (٢٠١٥ - ٢٠١٩) منح الجامعات الاستقلالية الإدارية والمالية، والعمل على إقرار نظام الجامعات الجديد.

ولتحقيق أهداف خطة التنمية والأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي المرتبطة بأهداف الرؤية ٢٠٣٠ أعدت وزارة التعليم نظام الجامعات الجديد الذي يمنح الجامعات الاستقلالية ليكون بديلاً عن نظام مجلس التعليم العالي والجامعات السابق، ولعلّ ما جاء به الرؤية في هذا الجانب من أهمية استقلال الجامعات، ليس أمرًا جديدًا، وإنما يحاكي ما تعمل به دول العالم المتقدم، التي رأت أهمية أن يكون لديها جامعات مستقلة أو شبه مستقلة، حتى يمكنها أن توظف قدراتها وإمكاناتها بما يدفعها إلى صناعة أجيال متعلمة وقادرة على تعزيز جانب التنمية المستدامة. (نظام الجامعات، ١٤٣٩هـ) ولا يخفى على متخذي القرار ما أصبحت عليه الجامعات في الوقت الراهن؛ حيث تعاني من ضغوطات مشتركة لإحداث تغيّرات جوهرية، مدفوعة بظروف وطنية وإقليمية متعددة تؤثر على الهياكل والإجراءات المؤسسية القائمة. ويمكن تلخيصها في أربع ديناميكيات فعالة، وهي: زيادة

الطلب العالمي على التعليم العالي، والمنافسة التي تواجه الأنظمة الوطنية أو المحلية في سوق عالمية تمنح امتيازات للجامعات المرموقة، بالإضافة إلى الالتزامات الواسعة التي فرضت على الجامعات من خلال ضغوط حكومية لتحقيق أهدافها السياسية، وتحول تمويل الجامعات من الاعتماد على القطاع العام إلى الحاجة للاعتماد على الدعم والتمويل من القطاع الخاص (Shattock,2014).

وقد اعتبرت عسيري (٢٠١٦م) الاستقلال الذاتي سر الريادة والنجاح العالمي لمؤسسات التعليم العالي الأمريكية، فمن خلالها استطاعت الحكومة إيجاد بيئة تنافسية بين جامعاتها المتعددة، تقوم على ركائز رؤية استراتيجية واضحة وفقاً لآليات إدارية، تتصف بالابتكار والمرونة؛ مما مكنها من استقطاب للقيادات المتميزة، وأساتذة الجامعات، وانتقاء أفضل الطلاب، فقد أعطتها الاستقلالية الحرية في الانتخاب والتعيين، وفي وضع نظام قبول الطلاب، وتحديد امتيازات ورواتب الأعضاء، ومكافأة المتميزين منهم، وحرية تصميم البرامج، كما مكنها الاستقلال الذاتي من امتلاك برامج تمويل تنافسية، تفوقت بها على الجامعات العالمية؛ فهي تملك الحرية التامة في إدارة أصولها واستثماراتها، وهذا بدوره انعكس على أدائها لوظائفها بمستويات عالية من الإبداع، والمرونة، والابتكار.

كما أكدت العديد من الدراسات العالمية والمحلية على أهمية الاستقلال الذاتي في تحسين وتوحيد الأداء للجامعات، ومن ثمَّ جودة المخرجات، فدراسة أحمد (Ahmed,2015) أكدت على ضرورة منح الجامعات الاستقلال الذاتي منذ الخطوة الأولى نحو تحويل الجامعات إلى جامعات مميزة؛ وذلك لضمان سير العمل بمرونة تنظيمية عالية، ورؤية استراتيجية واضحة، واستنتاج الشرقي (shrq,2015) أن للاستقلال دورًا بالغًا في تحسين أداء الجامعات السعودية، فهي تُسهم في تحسين إجراءات اتخاذ القرارات، وفي تحديد وتوضيح الأدوار والمسؤوليات والنظم المحاسبية، وفي إعطاء الجامعات الحرية في إدارة مواردها المالية والمادية والبشرية، وتُسهم أيضاً في توفير التجهيزات اللوجستية، والنظم المتطورة لتقنيات المعلومات، والاتصالات (ICT) في الجامعات، ومنحها الحرية الكاملة في عقد الشراكات الأكاديمية والاقتصادية التي تحتاجها لمحاكاة متغيرات السوق الدولية.

وبما أنَّ النظام الجديد للجامعات سيطبق بداية على ثلاث جامعات كمرحلة أولية يتم اختيارها وفق مؤشرات ومعايير محددة بالتعميم الوزاري رقم ٨٣٩٠٩/٧/٨/١٤٤١هـ، وهذا الاختيار هو لتحقيق الكفاءة والفاعلية في جودة التعليم والحوكمة الرشيدة والاكتفاء الذاتي، حيث تشير رؤية المملكة ٢٠٣٠ إلى الحاجة للجامعات بحثية، ترمي بثقلها في الأبحاث العلمية في كافة التخصصات، وتنافس عالمياً على براءات الاختراع، وأيضاً الحاجة قائمة للجامعات تركز على التدريس وتطوير أساليبه؛ لتكون مخرجاتها مؤهلة لسوق عمل تبحث عن كفاءات متمكنة علمياً، وأيضاً الحاجة إلى جامعات تطبيقية لدرجتي الدبلوم والبكالوريوس، وهذه الجامعات تحديداً سيكون لها دور كبير في عجلة الصناعة والإنتاج والوظائف الفنية الحرة، كما أن النظام الجديد للجامعات فتح الباب أمام الجامعات للاستثمار، وإنشاء الشركات، أو المساهمة فيها، وبناء برامج وقفية تمنحها الاكتفاء الذاتي والاستقلالية المنضبطة والحرية في وضع لوائحها الإدارية والمالية والأكاديمية؛ مما سيحفزها على التنافس عالمياً (الورثان، ٢٠٢١). وانطلاقاً من حرص مجلس شؤون الجامعات على التأكد من جاهزية الجامعات لتطبيق نظام الجامعات الجديد، قامت الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات ببناء معايير ومؤشرات تساعد في تحديد قدرة الجامعات على التحول. وقد حرصت أمانة مجلس شؤون الجامعات على التأكيد على المرونة في تقديم الأدلة والشواهد، التي تمكن الجامعات من التعبير عن ذاتها وفكرها وإظهار نقاط التميز التي تؤهلها لتطبيق النظام بنجاح من خلال الخطوط العريضة التي وضعتها الأمانة، ليتم ترشيح أعلى ثلاث جامعات من حيث نسبة الجاهزية لتطبيق النظام (في مرحلته الأولى) ويضم لها باقي الجامعات بحسب جاهزيتها تبعاً في المراحل القادمة. (جاهزية جامعة الملك عبدالعزيز لتطبيق نظام الجامعات، ٢٠٢١)

وبناء على ما سبق واستجابة لسياسات الإصلاح التعليمي، وكون الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية الناشئة سيمثل نقلة نوعية كبيرة في أسلوب وطريقة إدارتها ومخرجاتها المستقبلية، فإنَّ هذا البحث سيسعى إلى دراسة استقلالية الجامعات الناشئة في ضوء النظام الجديد للجامعات من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها.

مشكلة الدراسة:

تعتمد الجامعات السعودية الحكومية على الدولة في ميزانيتها المالية، وذلك من خلال ما يخصص لها من ميزانية سنوية، يتم الصرف منها وفق اللائحة المحددة للميزانية العامة للدولة، والصلاحيات الممنوحة لوزارة المالية بخصوصها، كما يخضع منسوبها لنظام الخدمة المدنية بالدولة، وتعمل الجامعة وفق نظام موحد للجامعات السعودية يتمثل في نظام التعليم العالي والجامعات ولوائحه، وترتبط الجامعة بوزارة التعليم وبلجان عليا، ولعل عدم قدرة الجامعة على الاستقلالية بذاتها فيما يخص ميزانيتها وحرية التصرف بها، وحرية تطوير أنظمتها كان له آثار غير إيجابية أبرزها كما ذكر (الحمادي، وسالم، ٢٠١٧) تكرار البرامج المتطابقة؛ فأصبحت الجامعات نماذج مكررة، وذلك يعود إلى مركزية الإدارة التي تحد من التطور النوعي، وتقديم برامج متميزة تحقق التنافس. كما أشار الرشيد (٢٠١١) أنه من غير المرضي أن تحكم جامعاتنا لوائح موحدة وأن تظل الجامعات مرتبطة إدارياً بوزارة واحدة، فلا تعين عميداً ولا تقيم مؤتمراً، ولا تحتفل بنشاط إلا بموافقة الوزير. كما ذكرت دراسة القحطاني (٢٠١٩) أن صعوبة تحقيق الاستقلالية للجامعات السعودية - وخاصة الاستقلالية المالية- تعد من المعوقات التي تحول دون حوكمة هذه الجامعات لتحقيق الميزة التنافسية في اتخاذ القرارات وفق تطلعات رؤية 2030، ودراسة التويجري (٢٠٢٠) التي شددت على أهمية منح الجامعات السعودية الاستقلالية التامة (مالية وإدارية وأكاديمية) في سبيل تحقيق المنافسة والتميز، وكذلك دراسة المنيع (٢٠٢٠) التي بينت أن الافتقار إلى الاستقلال المادي والإداري والأكاديمي للجامعات يعد من أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق ميزة تنافسية للجامعة من وجهة نظر قيادات الجامعة في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

ومما يعزز ذلك دراسة أغيون وآخرين (Aghionetal,2010) والتي توصلت إلى أن استقلالية الجامعات البحثية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بعلاقة إيجابية مع الناتج الجامعي، وخاصة فيما يتعلق بتسجيل براءات الاختراع ومستوى تصنيف الجامعة وفق مؤشر شنغهاي، وأنه يؤدي بها إلى تحقيق المزيد من المنافسة، ولعلّ في ذلك تفسيراً لتقدم الجامعات الغربية وخاصة الأمريكية منها في التصنيفات العالمية، خاصة إذا علمنا أن نظام التعليم العالي الأمريكي -وفقاً لدراسة

لاباري (Labaree,2010) - قد وفر للمؤسسات الخاصة استقلالية ذاتية وتمويلاً مستقلاً وقاعدة عريضة من الدعم.

وقد فطنت القيادة لهذه التحديات التي تواجه التعليم الجامعي السعودي وبادرت باتخاذ الإجراءات المبكرة للتعامل معها، وبما يكفل المناسفة والتطور الإيجابي لجميع الجامعات (آل عمرو، ٢٠١٧). ومن جملة الإجراءات الطموحة التي طرحتها القيادة السعودية، النظام الجديد للجامعات الذي يمنح الجامعات الحكومية الاستقلالية لتحقيق التنافسية والإبداع والتميز بين الجامعات العربية والعالمية. ولكن التغيير الكبير في نظام الجامعات وطريقة إدارتها بعد منحها الاستقلالية يستدعي إجراء دراسة تهدف إلى: معرفة الفوائد الناجمة عن تطبيق الاستقلالية، ومقوّمات نجاحها، والمعوقات التي قد تحدّ من نجاحها.

وبما أن الجامعات الناشئة في المملكة وصلت إلى (٢١) جامعة من مجموع (٢٩) جامعة؛ أي ما يُمثّل أكثر من الثلثين، ونظرًا إلى حداثة هذه الجامعات التي لا تتعدى (١٤) عامًا، إلا أن من ينظر إلى معظم الجامعات السعودية الناشئة ويقارنها بمتطلبات المرحلة الحالية التي تتطلب الكثير من الكفاءة والفاعلية والإسهام الفاعل في التنمية من خلال جودة المنتج التعليمي أو البحثي يرى أنها ما زالت تراوح مكانها، وما زالت تعيش تفاصيل البدايات في كثير من أمورها، فالجودة التعليمية، كما ذكر الروقي (٢٠٢٢) لا تتجاوز الحصول على اعتماد أكاديمي يستنفر الجهود وتُجنّد له اللجان وفرق العمل؛ حيث أُنشئت هذه الجامعات لمقابلة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم، ووجدت نفسها أمام تحديات من أهمها: نقص الخدمات التنموية، وغياب المشاريع التنموية والإنتاجية والصحية في بعض المحافظات.

كما ذكرت العتيبي (٢٠٢٠) أن ضعف الميزانية، وضعف اقبال مؤسسات المجتمع على الاستفادة من نتائج أنشطة البحث العلمي، وضعف دور الإعلام في الجامعات الناشئة، كذلك ضعف التعاون والتنسيق بين الجامعات الناشئة. تحول جميعها بالتأكيد دون تحقيق مزايا تنافسية للجامعات الناشئة؛ مما أدّى إلى تأخر عملية التنمية والتطور مقارنة ببقية الجامعات السعودية العريقة والجامعات العربية

والعالمية، حيث لا تزال الجامعات السعودية الناشئة بعيدة عن كل الآمال في التصنيفات الأكاديمية الدولية، وتفتقد إلى سياسات شاملة لتأهيلها وفق المعايير العالمية للتميز.

وقابلية تكيفها مع المتغيرات الحديثة، والتوجهات العالمية، وتوافقاً مع السعي إلى تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، ورغبة في الوصول بهذه الجامعات الحديثة إلى مستوى عالٍ من الريادة العالمية، التي كان أبرز ركائزها بالجامعات العالمية الرائدة (الاستقلال الذاتي)، وما تحقق للجامعات العالمية المستقلة من ارتقاء وتميز بالخدمات، جاءت هذه الدراسة لتبحث موضوع استقلالية الجامعات الناشئة في ضوء النظام الجديد للجامعات، كونه مطلباً رئيساً لتحقيق الريادة والمساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أسئلة الدراسة:

سَعَت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- ما الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية وفق نظام الجامعات الجديد في الجامعات الحكومية الناشئة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها؟
- ٢- ما المتطلبات اللازمة لنجاح تطبيق الاستقلالية وفق نظام الجامعات الجديد في الجامعات الحكومية الناشئة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها؟
- ٣- ما المعوقات التي قد تحد من نجاح تطبيق الاستقلالية وفق نظام الجامعات الجديد في الجامعات الحكومية الناشئة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها؟
- ٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين استجابات عينة الدراسة في تحديد الفوائد والمتطلبات والمعوقات لتطبيق الاستقلالية وفق نظام الجامعات الجديد في الجامعات الناشئة، تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المنصب الإداري، سنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة:

- ١- التعرف على الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية وفق نظام الجامعات الجديد في الجامعات الحكومية الناشئة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها.

٢- التعرف على المتطلبات اللازمة لنجاح تطبيق الاستقلالية وفق نظام الجامعات الجديد في الجامعات الحكومية الناشئة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها.

٣- التعرف على المعوقات التي قد تحد من نجاح تطبيق الاستقلالية وفق نظام الجامعات الجديد في الجامعات الحكومية الناشئة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها.

٤- التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين استجابات عينة الدراسة في تحديد الفوائد والمتطلبات والمعوقات لتطبيق الاستقلالية وفق نظام الجامعات الجديد في الجامعات الناشئة، تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المنصب الإداري، سنوات الخبرة)

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

١- تستمد هذه الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تناوله، وهو موضوع استقلالية الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، الذي سيطبق بعد إقرار نظام الجامعات الجديد، وهو مشروع حيوي لتجويد أداء الجامعات، وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية، والوصول بها إلى الإبداع والتميز على المستوى المحلي والإقليمي، والتنافسية على المستوى العالمي.

٢- قلة الدراسات -بحسب علم الباحثة- في هذا المجال، حيث يؤمل أن يكون لهذه الدراسة أهمية كبيرة لما ستضيفه إلى الإطار النظري عن الاستقلال الذاتي للجامعات ونظام الجامعات الجديد.

الأهمية التطبيقية:

١- يؤمل أن تقدم الدراسة الحالية لقيادات الجامعات الناشئة صورة واضحة عن متطلبات التحول نحو تطبيق النظام الجديد بما يمكنها من تقييم واقعها وتحديد مواطن القوة والضعف لتطبيقاً فعال لهذا النظام.

٢- يؤمل أن تسهم نتائج الدراسة في معرفة المعوقات التي قد تحول دون تطبيق النظام الجديد بما يمكن المسؤولين من اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

حدود الدراسة:

- **حدود موضوعية:** اقتصرت الدراسة على الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة، ومتطلبات نجاح استقلاليتها في ضوء نظام الجامعات الجديد، كذلك على معوقات نجاحها.
- **حدود بشرية:** اقتصرت الدراسة على القيادات (عمداء كليات وعمادات مساندة، وكلاء عمادات وكليات، رؤساء أقسام أكاديمية).
- **حدود مكانية:** طبقت الدراسة في ثلاث جامعات ناشئة، تمثل بقية الجامعات الناشئة، وهي: (جامعة تبوك، جامعة جيزان، جامعة شقراء).
- **حدود زمانية:** طبقت هذه الدراسة في بداية الفصل الدراسي الأول لعام (١٤٤٣ / ٢٠٢١)

مصطلحات الدراسة:

استقلالية الجامعات:

حصول الجامعة على الإدارة الذاتية لمكونات أداؤها الوظيفي: العلمي والإداري والمالي؛ وذلك لارتباط هذه المكونات بعضها بالآخر في تفاعلها وتكاملها الوظيفي (هادي، ٢٠١٠م، ١٥).

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنه: أن تتمتع الجامعات الحكومية الناشئة في المملكة العربية السعودية بشخصية مستقلة ذات ذمة مالية تعطيها حق التملك، والتصرف، والاستثمار، بما يكفلها لها نظام الجامعات الجديد بعد تطبيقه من الاستقلال التام، علمياً، ومالياً، وإدارياً.

الاستقلال الذاتي:

ذكرت دراسة الشريف (٢٠١٥: ٣٩) أن (Schmank.2000,96) عرف الاستقلال الذاتي في الجامعات على أنه: "تحرير الجامعة من جميع القيود الخارجية إدارياً؛ بحيث يؤول الحكم إلى الجامعات، وتحويلها من سلطة الدولة إلى الحكم الذاتي. وتبني نظام بموارد مالية كافية؛ لتبرير وتمكين سيطرة الجامعة".

ويقصد بالاستقلال الذاتي في هذه الدراسة: حق الجامعة في إدارة شؤونها (الأكاديمية، المالية، الإدارية) ذاتياً دون تدخل أي جهة خارجية، وتحديد السياسات الداخلية، والتخلص من المركزية.

الجامعات الناشئة:

عرفها المطلق بأنها: "مؤسسات علمية وثقافية تعمل على هدي الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسات التعليمية بتوفير التعليم الجامعي، والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي، والقيام بالتأليف، والنشر، والترجمة وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها، والتي صدر بها مرسوم ملكي بتأسيسها بدءاً من عام ١٤٢٦هـ" (٢٠١٧م ص ٢٧٥).

كما عرفها العتيبي (٢٠١٧، ٢٦٠) بأنها: "جميع الجامعات الحكومية التي أنشئت حديثاً في المملكة العربية السعودية، وتشمل الجامعات التالية: جامعة الملك خالد (١٤١٩هـ)، جامعة القصيم، وجامعة الطائف، وجامعة طيبة (١٤٢٤هـ)، وجامعة الأميرة نورة (١٤٢٥هـ)، وجامعة حائل، وجامعة جازان، وجامعة الجوف، وجامعة الملك سعود الصحية (١٤٢٦هـ)، وجامعة الباحة، وجامعة تبوك، وجامعة نجران (١٤٢٧هـ)، وجامعة الحدود الشمالية (١٤٢٨هـ)، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، وجامعة الأمير سطات، وجامعة الجمعة، وجامعة شقراء (١٤٣٠هـ)، والجامعة السعودية الإلكترونية (١٤٣٢هـ)، وجامعة جدة، وجامعة بيشة (١٤٣٤هـ)، وجامعة حفر الباطن (١٤٣٥هـ).

نظام الجامعات الجديد:

عرفه الورثان (٢٠٢١، ٤٨): "بأنه النظام الجديد للجامعات السعودي الذي تم إقراره من مجلس الوزراء برقم (١٨٣) وتاريخ ١/ ٣/ ١٤٤١هـ والمتوج بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/ ٢٧) وتاريخ ٢/ ٣/ ١٤٤١هـ".

ويتكون مشروع النظام من (١٤) فصلاً، ويشتمل على (٥٨) مادة، ومن أبرز ملامح المشروع الجديد، تحقيق الاستقلالية المنضبطة للجامعات، بما يمكنها من بناء لوائحها الأكاديمية، والمالية، والإدارية، وفق السياسة العامة التي تقرها الدولة، من خلال مجلس شؤون الجامعات المقترح، كذلك

تحقيق انعكاس حقيقي لمضامين رؤية ٢٠٣٠، في التنظيم الإداري للجامعات، من هياكل تنظيمية، ومؤشرات للأداء. وتمكين الجامعات بإقرار تخصصاتها وبرامجها حسب فرص العمل واحتياجات المنطقة من الموارد البشرية. نظام الجامعات. (٢/٣ / ١٤٤١). هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. [https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/1/801d3a00ee-aafc6ff-b4e9](https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/d-0f7-74282ee8https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/1/801d3a00ee-aafc6ff-b4e9)

القيادات الأكاديمية:

"هي تلك القيادات التي تصنع النجاح والتأثير في بيئة العمل الأكاديمي، فهم العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام الأكاديمية بالجامعات ممن يمتلكون التأثير في بيئة العمل الأكاديمي" (الرقب، ٢٠١٨، ص. ٢٩٩).

وعرف كل من الحامد والعمرى (٢٠١٨، ص. ٢١٣) القيادات الأكاديمية بأنهم: "هم الأشخاص المكلفين بالأعمال الإدارية في الجامعة مع عملهم كأكاديميين، حيث يمتلكون مجموعة من الخبرات والمهارات والقدرات، والأساليب التي تؤهلهم للأداء الأمثل للمهام الإدارية من أجل تحقيق رؤية وأهداف الجامعة".

الإطار النظري

استقلالية الجامعات:

إن مفهوم استقلالية الجامعة لا يعني خصخصة الجامعات، وإدارتها من قبل القطاع الخاص بمعزل عن الدولة، وتمويلها، ورقابتها، ولكن المقصود هو حرية الجامعة في إدارة شؤونها الأكاديمية، والمالية، والإدارية، دون أي تدخل من أي جهة خارجية سواء كانت الدولة، أو مؤسسات المجتمع. كما يرى الغريب (٢٠١٥م) أن استقلالية الجامعة بتمكينها من وضع البرامج والمقررات والمناهج التعليمية وتطويرها وفق المتغيرات واحتياجات المجتمع، ووضع سياسات قبول الطلاب وتطويرها، كذلك هياكل أعضاء هيئة التدريس فيها، والتخلص ممن لا يرقون إلى المستوى الأكاديمي،

واستقطاب من ترغبهم الجامعة من البارزين، والأفذاذ، وذلك بقرارات من إدارة الجامعة، ودون تدخل أي سلطات خارجها.

وتتحدد الأبعاد الرئيسة للاستقلالية الجامعية في: الاستقلال الإداري، والاستقلال المالي، والاستقلال العلمي، والبحثي. ويرتبط مبدأ "الاستقلالية" بمسألة تمثيل الأساتذة في الهيئات التقريرية للجامعة، مثل: مجالس تسيير الجامعات والكليات، كما تتحقق هذه الاستقلالية بالاعتراف لأعضاء المجتمع الأكاديمي بالحق في المشاركة في تسيير الشؤون الأكاديمية والإدارية عن طريق تمكينهم من اختيار جميع أعضاء الهيئات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي بالانتخاب (مصطفى، ٢٠١٥).

أهمية استقلالية الجامعات:

لم تشهد الجامعات السعودية، برامج تحديث وتطوير، كالتي تشهدها حالياً، والهدف الأسمى هو تأهلها للدور الريادي المطلوب منها، بتعزيز مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، والوصول بالمملكة إلى أبعاد مرحلة من التقدم والازدهار، خاصة أن دور الجامعات اليوم ليس كما كان بالأمس، فهي لم تعد أماكن لتلقي المعارف، ومنح الشهادات الجامعية، وإنما أصبحت منارات علم قائمة بذاتها، تنطلق منها مبادرات التحديث والتطوير، وتُرسَم فيها خطط المستقبل. وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أهمية استقلالية الجامعات، وخاصة الاستقلالية المالية، التي تدفع الجامعة لتنمية مواردها المالية، بما تملك من أبحاث وخبرات وأفكار وأوقاف جامعية، تؤهلها لتوظيف إمكاناتها بالطريقة الصحيحة، لتأمين الموارد الكافية لمواصلة رسالتها، وعدم الاعتماد على الدعم الحكومي، وعند تحقق ذلك للجامعات السعودية، علينا أن نتنظر منها الكثير من الأفكار والمبادرات ولكن هذه الاستقلالية ستكون منضبطة، وتتوافق مع سياسة الدولة، ويساعد على ذلك، إنشاء مجلس لشؤون الجامعات عضوية عدد من الجهات الحكومية، وممثلين عن القطاع الخاص. استقلالية الجامعات (٢٠١٤/٣/٢). جريدة الرياض. <https://www.alriyadh.com/> ١٧٨٤٨٩٤.

أبعاد الاستقلال الذاتي للجامعات:

أ- الاستقلال الإداري:

وهو شرط ضروري لتحقيق الاستقلالية المالية والأكاديمية؛ فلا يمكن بأي حال من الأحوال فصل هذا البعد عن أبعاد الاستقلال؛ لأن الهدف لأي مؤسسة، كما ذكر عسييري (٢٠١٦م، ٦٩٣). هو: "تحقيق الوظائف، والتعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وكلها وظائف فنية، ولا يمكن أن تنصور قيام الجامعة بوظائفها بتميز إذا لم يتوفر لها استقلال إداري، ولأعضاء هيئة تدريسيها حرية أكاديمية؛ فهم في الوقت نفسه الذين يتولون إدارتها".

ويعني الاستقلال الإداري: أن تُحوَّل الجامعة قانونياً بحرية إدارة شؤونها، في حدود إطار قانون معين.

والمجالات الرئيسة للاستقلال الإداري هي: حرية اختيار الموظفين، حرية اختيار الطلاب، مراقبة المناهج والمعايير، قبول برامج البحث، تخصيص الموارد الداخلية. ولا يعني الاستقلال الإداري انعزالها عن المجتمع، ولا الخروج عن قوانينه ونظمه؛ ولكنه يعني "حق الجامعة في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية والمالية، من خلال قانونها الخاص؛ لتتمكن أجهزتها الأكاديمية والمالية والإدارية من إدارة أمورها دون أية قيود أو معوقات؛ وذلك على ضوء الالتزام بالقواعد والقيم المنظمة للعمل داخل الجامعة، بما يكفل للجامعة تحقيق دورها المأمول منها بالفاعلية والكفاءة المرجوة" (شريف، ٢٠١٢م، ١٠٨).

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن الاستقلال الإداري: حرية الجامعة في إدارة شؤونها الداخلية إدارة ذاتية، دون التدخل من أي جهة كانت، مع بقاء مسؤوليتها أمام الهيئات الرقابية والمجتمع، وفق مبدأ المساءلة والحوكمة.

أ- الاستقلال المالي:

عرفه سنبلو (٢٠١٠م، ٩٤٩) بأنه: "امتلاك الجامعة القدرة والكفاية لتوفير مصادر تمويل أنشطتها ودفع رواتب أعضاء هيئة التدريس والعاملين بها؛ ولذلك فهناك جامعات تُموَّل نفسها من

أوقافها، وما تقدمه من خدمات بحثية، وما تحصل عليه من تبرعات وهبات، وما يدفعه طلابها، ومن الدعم الحكومي أيضاً".

كما لا يمكن للجامعة أن تستقل مادياً إلا إذا كان لها مواردها الخاصة، وهو التحدي الذي تواجهه معظم الجامعات؛ لذلك على الجامعات أن تبحث عن مصادر تمويل إضافية، دون أن يتحمل الطلاب أي زيادة في المصروفات الدراسية (شريف ٢٠١٢م: ١١١).

ولكن من الملاحظ أن الجامعات في وضعها الحالي لا تستطيع أن تضع ميزانيتها وفقاً لتصوراتها؛ بل تلتزم بال نماذج التي تضعها وزارة المالية وفقاً لميزانية البنود، وتطبق أنواع الميزانيات الأخرى؛ مثل: الميزانية التعاقدية، ميزانية البرامج، ميزانية التخطيط، الميزانية الصفرية؛ لما أثبتته هذه الميزانيات من نجاح في تحقيق أهداف الجامعة وميزانياتها، مقارنة بموازنة الأبواب ذات الرقابة المستندية (عسيري، ٢٠١٦).

وترى الباحثة أن قدرة الجامعة على تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على توفر الموارد المالية التي تُمكنها من التوسع في المباني، وتجهيز المعامل، وتحديث المكتبات، ورفع المستوى المادي لأعضاء هيئة التدريس والعاملين فيها.

ج- الاستقلال الأكاديمي (الحرية الأكاديمية):

تُعرف الحرية الأكاديمية على مستويين:

فتعرف على مستوى أعضاء هيئة التدريس بأنها: حرية أعضاء هيئة التدريس والطلبة في التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم وأفكارهم، وفي اختيار مضامين البحث، وحرية المشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية، وحرية المشاركة في صنع القرار دون تدخل من أي جهة.

وتعرف على مستوى الجامعة بأنها: حرية الجامعة واستقلالها. وتعتبر حرية الجامعة واستقلالها من المجالات الأساسية للحرية الأكاديمية؛ فلا يمكن أن تُمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس حريتهم الأكاديمية ما لم تُمنح هي بالقدر اللازم من الاستقلالية.

ويندرج تحت هذا المفهوم مجموعة من التعريفات: فيعرفها القرني (٢٠١٢، ٥٩) تعريفًا شاملاً؛ إذ يرى أنها: "مفهوم يشتمل على مستويين رئيسين:

● **الحرية الأكاديمية المؤسسية:** وتعني: حماية المؤسسة من التنفيذيين الضاغطين على قراراتها، وتوجهاتها العلمية والإدارية والمالية، وحريتها في اختيار أعضاء هيئة التدريس والطلاب، واختيار مفردات المقررات.

● **حرية الأستاذ الجامعي:** وتعني: حرية الأستاذ في الجامعة أو الكلية من التسلُّط على فكره وأدائه التدريسي، وعلى بحوثه داخل الجامعة وخارجها.

الاستقلال الأكاديمي، ويتضمن جانبين:

● **الجانب الأول:** يعبر عن حرية الجامعة الأكاديمية ويقصد به: حريتها في اختيار برامجها ونظامها ومناهجها وطرق التدريس فيها، وحرية تطوير المقررات وتنظيم الامتحانات، وتحديد نظام التقويم.

● **والجانب الثاني:** يعبر عن حرية عضو هيئة التدريس الأكاديمية. ويقصد به: "حرته في التدريس، المتمثلة في اختيار محتوى المواد الدراسية التي يدرسها، واختيار طرق التدريس، ووضع محتوى هذه المقررات، ووسائل التقويم المناسبة للطلاب؛ في ضوء التطورات التقنية والعلمية". (عسيري، ٢٠١٦، ٦٩٦).

نظام الجامعات الجديد في المملكة العربية السعودية:

هو النظام الذي ينظم عمل الجامعات السعودية، سواء الجامعات الوطنية أو الأجنبية التي ترغب في إنشاء فروع لها داخل المملكة، وهذا النظام يتميز بمنح الاستقلالية الكاملة للجامعات لتحسين الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب بما يسهم في تطوير التعليم الجامعي، تُمنح بموجبه الجامعة الاستقلال من النواحي المالية والإدارية؛ حيث يتم إنشاء مجلس خاص للجامعة يتولى الإشراف عليها من كافة النواحي، ويتم تحديد ميزانية الجامعة بناء على قسمين الأول يتم تخصيصه من قبل الحكومة،

والقسم الآخر يتم تخصيصه من الموارد الذاتية للجامعة التي تعتمد عليها كل جامعة بشكل مستمر من الرسوم الدراسية التي يقدمها الطلاب والرسوم التي تقرها مقابل الخدمات الجامعية المختلفة. (مرسوم ملكي م/٢٧ بتاريخ ١٤٤١/٠٣/٢٠هـ).

أهمية نظام الجامعات الجديد:

يُعدُّ نظام الجامعات المقترح من وزارة التعليم نقلة نوعية تاريخية في مسيرة التعليم العالي في المملكة؛ حيث يتوقع أن تتمكن الجامعات السعودية من معالجة كثير من المشكلات البيروقراطية الحالية، ومواجهة التحديات المستقبلية، من تلك المكتسبات التي يركز عليها مشروع النظام وستدعم الجامعات في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، كما ذكرتها الحربي (٢٠٢٢)، والورثان (٢٠٢١) ما يلي:

- تحقيق الاستقلالية المنضبطة للجامعات بما يمكنها من بناء لوائحها الأكاديمية والمالية والإدارية وفق السياسات العامة التي تقرها الدولة من خلال مجلس شؤون الجامعات المقترح.
- تحقيق انعكاس حقيقي لمضامين رؤية ٢٠٣٠ في التنظيم الإداري للجامعات بما في ذلك الهياكل التنظيمية والصلاحيات ومؤشرات الأداء في المجالات التعليمية والبحثية والإدارية.
- سيمكن النظام الجديد للجامعات من إقرار تخصصاتها وبرامجها وفق الاحتياجات التنموية وفرص العمل في المنطقة التي تخدمها.
- من المتوقع أن يمنح النظام الجديد للجامعات السعودية استقلالية حقيقية كمؤسسات تعليم عالٍ وبحث علمي، وسيوفر نظام حوكمة جديدة، بحيث يمكنها من بناء أنظمتها ولوائحها الأكاديمية، والمالية، والإدارية بحسب إمكاناتها وظروفها الجغرافية والاقتصادية وفق السياسات العامة التي تقرها الدولة.
- سيدفع النظام الجديد للجامعات إلى تنافس إيجابي فيما بينها لتجويد العملية التعليمية، وتطوير البرامج والأنظمة، ومواكبة احتياجات سوق العمل.

• سوف يُسنِّهُم النظام الجديد في إيجاد مصادر تمويل جديدة، وتخفيض اعتماد الجامعات على ميزانية الدولة؛ من خلال عوائد البحث العلمي، وبرامج الأوقاف، وتحصيل رسوم دراسية على برامج الدراسات العليا والمشاريع الاستثمارية.

أبرز ملامح نظام الجامعات الجديد:

- يتكون مشروع النظام من (١٤) فصلاً، يشتمل على (٥٨) مادة. ومن أبرز ملامحه، ما يلي:
- يقوم مجلس شؤون الجامعات والذي يدخل في عضويته كل من وزارة المالية، والخدمة المدنية والاقتصاد، العمل، بإقرار اللوائح العامة للجامعات المالية والإدارية، وستقوم الجامعات من خلال مجالس أمنائها بوضع قواعدها التنفيذية وفقاً لذلك.
- يلزم مشروع النظام الجامعات بالحصول على الاعتماد المؤسسي من هيئة تقويم التعليم، والحصول على الاعتماد البرامجي من قبل هيئة تقويم التعليم أو من قبل إحدى هيئات الاعتماد المتميزة.
- سيتم استخدام مؤشرات الأداء عند تقييم أداء الجامعات، وإبراز ذلك في التقارير السنوية.
- يستمر موظفو الجامعات بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم والموظفون الإداريون، على أنظمتهم الوظيفية السابقة التي يخضعون لها، ويشمل نظام العقود السنوية أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم والموظفون الإداريون، (الجدد) في الجامعات التي سيطبق فيها النظام.
- يُطبق مشروع النظام على ثلاث جامعات في مرحلته الأولى، ومن ثم يطبق على الجامعات الأخرى تدريجياً وفق ما يراه مجلس شؤون الجامعات.
- بصدر مشروع النظام، ينتهي عمل اللجنة المؤقتة المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٩) وتاريخ ١٤٣٦/٩/١٢ هـ وتنتقل اختصاصاتها التي هي في الأصل اختصاصات مجلس التعليم العالي (الملغي) إلى مجلس شؤون الجامعات وفقاً لهذا النظام، مما يعطي لهذا المجلس صفة التشريع والانتظام.

● يمارس مجلس شؤون الجامعات صلاحيات مجلس التعليم العالي (الملغي) الواردة في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات وذلك فيما يتعلق بالجامعات التي سوف تستمر في تطبيق ذلك النظام مما يعني عدم وجود أي فراغ تشريعي أو تنظيمي للجامعات التي لا يطبق عليها النظام الجديد. (الصالح، ٢٠١٨).

مراحل تطبيق نظام الجامعات الجديد:

يضم مشروع النظام الجديد عدد من الأحكام النظامية التي توضح مراحل التطبيق، وهي على النحو التالي:

● يحدد مجلس شؤون الجامعات (ثلاث) جامعات - كمرحلة أولى - على الأكثر لتطبيق مشروع النظام بأمر من رئيس مجلس الوزراء بعد نفاذه، ومن ثم يطبق على الجامعات الأخرى تدريجياً بناء على اقتراح من مجلس شؤون الجامعات.

● يرفع المجلس إلى المقام السامي تقريراً (كل سنتين) عن نتائج تطبيق مشروع النظام، وما يتضمن من إيجابيات أو صعوبات، أو غيرها إن وجدت.

● يستمر تطبيق الأنظمة واللوائح المعمول بها حالياً على الجامعات غير المشمولة بمشروع النظام إلى حين شمولها به.

● تمنح الجامعات التي سيطبق عليها مشروع النظام مدة انتقالية (سنة) من تاريخ نفاذ مشروع النظام.

● -مجلس شؤون الجامعات تمديد انتهاء المدة الانتقالية لبعض من تلك الجامعات على أن لا تتجاوز (٣) سنوات من تاريخ انتهاء المدة الانتقالية المحددة (بسنة) من تاريخ نفاذ مشروع النظام.

● يحدد مجلس شؤون الجامعات أوجه الصرف من الإعانة التي تقدم للجامعات التي سيطبق عليها مشروع النظام الجديد بالاتفاق مع وزارة المالية. (الحربي، ٢٠٢٢).

نظام الجامعات الجديد واستقلالية الجامعات الناشئة:

• نصت المادة الرابعة بالنظام على أن تتمتع كل جامعة بشخصية معنوية مستقلة ذات ذمة مالية تعطيها حق التملك، وهذا يعني الاتجاه نحو خصخصة التعليم الجامعي والعالي؛ وتولي مجلس الأمناء إقرار ميزانيتها السنوية، وليس وزارة المالية أو الحكومة كما كان سابقاً، وأن لها حرية في العملية التعليمية والبحثية والخدمات المقدمة منها دون اشتراط موافقة مجلس أعلى، وهذا سيساعد الجامعات الناشئة على التغلب على التحديات التي تواجهها، وكانت سبب في تأخر عملية التنمية والتطور مقارنة ببقية الجامعات السعودية العريقة، حيث لا تزال الجامعات السعودية الناشئة بعيدة عن كل الآمال في التصنيفات الأكاديمية الدولية، وتفتقد إلى سياسات شاملة لتأهيلها وفق المعايير العالمية للتميز. (الشقيير، ١٤٣٩).

• ذكر البعيز (١٤٣٩) أن الصلاحيات التي مُنِحَتْ لمجلس الأمناء سوف تتيح الفرصة للانعتاق من فلسفة نظام واحد يصلح للجميع والتحول إلى نظام يعزز التباين والمنافسة بين الجامعات.

• من الإيجابيات لتطبيق النظام في الجامعات الناشئة، إمكانية دمج أو إقفال الأقسام العلمية والإنسانية المكررة والضعيفة، والتي يعاني خريجوها من عدم وجود وظائف لهم بالقطاع الخاص إما بسبب ضعف التأهيل أو لكثرة أعداد الخريجين، وبالتالي الاستفادة من إعادة توجيهه الموارد المالية لأقسام علمية أو تقنية يساهم خريجوها (الجامعات التقنية) بسد الحاجة للوظائف وتقليل نسبة العجز المهني الذي يعاني منه سوق العمل منذ عقود. (المزروع، ١٤٣٩).

وترى الباحثة أن إقرار نظام الجامعات الجديد كأحد المبادرات الوطنية التي تلي مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، والتي تسعى بشكل رئيس إلى تعزيز المكانة العلمية والمجتمعية والبحثية للجامعات السعودية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من خلال منحها الاستقلالية المنضبطة، وما ورد في النظام من صلاحيات لمجلس الأمناء يكشف عن تحول جذري في سياسات التعليم العالي وصياغة أهدافه، وتنوع مصادر التمويل المالي للجامعات، خاصة الجامعات الناشئة، مثل تأسيس

الشراكات، وتقديم الاستشارات العلمية للقطاع الخاص، وتأسيس الأوقاف، كذلك ربط التخصصات بسوق العمل وتعيين أعضاء مستقلين من القطاع الخاص في إدارة الجامعات.

وهذا يدعم استقلالية الجامعات الناشئة، حيث يساعد النظام في خلق ميزة تنافسية بين الجامعات بعضها البعض، وبالتالي المساهمة في تحويل الجامعات الناشئة إلى مؤسسات متخصصة ذات شخصية اعتبارية ومستقلة وواضحة، تتمتع بمرونة عالية في استحداث اللوائح والأنظمة التي تعزز تميزها وإبداعها.

الدراسات السابقة

١- دراسات تناولت: استقلالية الجامعات.

دراسة باسعيد (١٤٤٠هـ) وهدفت هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل تطبيق استقلالية الجامعات الحكومية في المملكة، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي في هذه الدراسة باستخدام أسلوب دلفاي Delphi؛ وقد شارك في الجولة الأولى (٤٢ من الجنسين) خبيراً بينما في الجولة الثانية (٣٧) خبيراً، ويستخلص من تحليل آراء الخبراء أن هناك مجموعة من التحديات التي قد تعيق نجاح تطبيق الاستقلالية. كما يتضح أن التوقعات والمقترحات التي قدمها الخبراء لإنجاح تطبيق الاستقلالية والفوائد الناتجة عنها يمكن حصرها في ثلاث مجموعات، هي: (مرحلة التجهيز للاستقلالية، والمرحلة الانتقالية، ومرحلة الاستقلالية الشاملة)، ونبة الخبراء المشاركون في الدراسة إلى مجموعة من التحديات، وهي: غياب الأطر التشريعية والتنظيمية، استمرار التدخل الحكومي، ضعف جاهزية بعض الجامعات، عدم القدرة على إدارة الاستقلالية، نقص الوعي بمفهوم الاستقلالية.

كما هدفت دراسة حمرون (١٤٣٩) لمعرفة متطلبات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية الناشئة من وجهة نظر أساتذة الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية، واتبعت المنهج الوصفي، وتمثلت أداة الدراسة الميدانية باستبانة لمجتمع الدراسة الذي تكون من (٧١) عضو هيئة تدريس، وكشفت النتائج عن موافقة مجتمع الدراسة على تطبيق الاستقلال الذاتي بصورة كاملة، (الإداري،

الأكاديمي، المالي)، وأوصت الدراسة بتعديل النظام الحالي للتعليم العالي، ولوائحه إلى نظام الجامعات السعودية ولوائحه، بحيث يتضمن نمط التحول إلى التنظيم الذاتي، وتكوين المجالس الحاكمة، إضافة إلى إتاحة الاستثمار للجامعات في ممتلكاتها ومواردها.

وهدفت دراسة عسيري (٢٠١٦م) إلى تقديم تحليل عن الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية في ضوء بعض الإعلانات والمواثيق الدولية، ووضع مجموعة من التوصيات والمقترحات لتحقيق استقلالها الذاتي، واستخدام المنهج الوصفي في إجراء البحث، كما عرض البحث واقع الاستقلالية الذاتية للجامعات السعودية في ضوء التشريعات المنظمة، ثم تناول مفهوم الاستقلال الذاتي للجامعات، وجوانبه التي تناولتها الأدبيات (بما يشتمل على: الاستقلال الإداري، والاستقلال المالي، والاستقلال الأكاديمي أو الحرية الأكاديمية)، وخلصت الدراسة من خلال تحليل التشريعات التنظيمية وميثاق الرابطة العالمية للجامعات، إلى ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية، وأوصى البحث بإعادة النظر في اللوائح والتشريعات التنظيمية المنظمة للجامعات السعودية لتمكينها من الاستقلال الإداري والمالي والأكاديمي.

وهدفت دراسة الشريف (٢٠١٥) إلى معرفة درجة ممارسة القيادات الأكاديمية للاستقلال الذاتي، والتعرف إلى درجة إدراك القيادات الأكاديمية لأهمية الاستقلال الذاتي، والتعرف إلى الصعوبات التي تحول دون تحقيق الاستقلال الذاتي في الجامعات السعودية، ووضع تصور مقترح لتبني مفهوم الاستقلال الذاتي بوصفه مدخلاً لتطوير الإدارة في الجامعات السعودية. تم استخدام المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (٤٣٨) قائدًا من القيادات الأكاديمية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن درجة ممارسة القيادات الأكاديمية للاستقلال الذاتي في الجامعات السعودية كانت منخفضة، وأن درجة إدراك أهمية الاستقلال الذاتي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية كانت عالية. وأن مستوى الصعوبات التي تحول دون تحقيق الاستقلال (الإداري، والأكاديمي، والمالي) للجامعات السعودية كان بدرجة عالية.

وأجرى أغيون وآخرون (Aghion and Other, 2010) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع الاستقلال الذاتي في الجامعات الأوروبية والأمريكية، وأثر الحوكمة على أدائها، واختبار فرضية أن الجامعات تكون أكثر إنتاجية عندما تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية الداخلية والخارجية في بيئة تنافسية؛ ولتحقيق هذا الهدف استطلعت الدراسة قادة (١٩٦) جامعة من الجامعات الأوروبية والأمريكية المصنفة ضمن أفضل (٥٠٠) جامعة عالمياً، وتوصلت الدراسة إلى وجود تنوع واسع في ترتيبات الاستقلال الذاتي بين الجامعات الأوروبية وبعضها البعض وبينها وبين الجامعات الأمريكية؛ وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات في الولايات المتحدة تتمتع بدرجات عالية جداً من الاستقلالية الخارجية فهي تمتلك الصلاحيات الكاملة في إدارة ميزانيتها ومواردها المالية والاستثمار في مبانيها التي هي ملك لها، وتعيين واستقطاب ومكافأة وتحديد أجور أعضاء هيئة التدريس المتميزين فيها، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة سببية قوية بين استقلالية الجامعة وزيادة إنتاجيتها؛ فوجد أن الاستقلالية الخارجية للجامعات تُسهم في زيادة تنافسية الجامعات على استقطاب أفضل أعضاء هيئة تدريس والطلاب، وفي التنافسية المالية واستقطاب الاستثمارات، وعلى استخدام التقنية والتكنولوجيا وإنتاجها، كما تُسهم الاستقلالية الداخلية في زيادة المنشورات العلمية وبراءات الاختراع.

٢- دراسات تناولت: نظام الجامعات الجديد.

دراسة بنجر (٢٠٢٢) وهدفت إلى السعي للكشف عن أبرز المضامين التي احتواها النظام الجديد للجامعات، ومعرفة مدى إسهامه في تعزيز الهوية الأكاديمية للجامعات السعودية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أداة الدراسة في تحليل الوثائق، بدراسة وثيقة كتاب النظام الجديد للجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٢٧) وتاريخ ٣/٢ / ١٤٤١ هـ. وخلصت الدراسة إلى أن أبرز مؤشرات تميز الهوية الأكاديمية في مكوناتها: (الصورة الرمزية، الهوية التنظيمية، الإنتاجية الثقافية، الموارد البشرية). كما أظهرت النتائج من أبرز المضامين التي يتضمنها النظام الجديد للجامعات: المرونة، والاستقلالية المنضبطة، وضبط الحوكمة، والتنافسية محلياً ودولياً، ودعم الابتكار وريادة الأعمال والموافقة على تأسيس الشركات أو المساهمة أو المشاركة في تأسيسها. حيث يواجه

التعليم العالي الكثير من التحديات في السياق المحلي والدولي، ومن أهمها تحقيق التميز الجامعي وتفعيل إسهام الجامعات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق مكانة متميزة في تصنيفات الجامعات العالمية.

وتهدف دراسة الحربي (٢٠٢٢) إلى تحليل توجهات السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق نظام الجامعات الجديد في ضوء مؤشرات الريادة العالمية وذلك من خلال استعراض نظام الجامعات الجديد من أجل الاستدلال على مؤشرات الريادة في بنود مواد النظام الجديد. ويأتي هذا العمل ليحلل سياسات التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء معايير الريادة، وذلك بهدف التعرف على معالم السياسة التعليمية في المملكة وفق مشروع نظام الجامعات الجديد، بهدف الخروج بتوصيات تدعم التحول نحو الريادة، ومشكلة البحث ستكون عن التعليم العالي ومشكلاته التي يعاني منها وضرورة مواجهة تلك المشكلات والعقبات والتحديات بنظام جديد يضبط ويعيد هيكلته ويطوره ويسير به نحو الريادة.

دراسة الورثان (٢٠٢١) هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اتساق وانسجام النظام الجديد للجامعات مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمتلك الأداة في تحليل الوثائق بدراسة وثيقة كتاب النظام الجديد للجامعات بشأن قياس جاهزية الجامعات لتطبيق هذا النظام الجديد للجامعات، وكذلك وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠، وأظهرت النتائج أن الأهداف العامة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ التي لها علاقة بالنظام الجديد للجامعات وفق الأهداف التفصيلية للرؤية بلغت نسبتها ٦٥% عن بقية قطاعات الدولة، وأن نسبة ٧٠% من نسبة ٦٥% أعلاه قد حققت اتساقاً وانسجاماً بين ما ورد في النظام الجديد للجامعات، وأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، مما يؤكد أن بناء النظام الجديد للجامعات جاء مراعيًا لأهداف الرؤية. واستنادًا للنتائج قدم الباحث جملة من التوصيات ومنها: أن يتم العمل على استكمال النسبة المتبقية من خلال قيام مجلس شؤون الجامعات بالتركيز على النسب الناقصة في جميع المحاور أو الحرص على تحقيق التوازن فيما يتعلق المحاور الرئيسة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي شملها مواد النظام الجديد.

دراسة النايف (٢٠٢٠م) استهدفت الدراسة وضع تصور مقترح لتطوير أداء القيادات الجامعية في ضوء نظام الجامعات الجديد بما يحقق قيادة مستقبلية مبدعة ومتميزة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي؛ لملاءمته لطبيعة البحث وأهدافه، وتكون مجتمع الدراسة من عينة بلغت (١١٠) من القيادات الجامعية في الجامعات السعودية (وكلاء جامعات، عمداء كليات، وكيل كلية أو عمادة، رؤساء الأقسام، مديري الإدارات) واستخدمت الاستبانة كأداة للبحث، أسفرت النتائج عن: اتفاق القيادات الجامعية على المبادئ التي يجب أن يستند إليها عمل القيادات الجامعية في ضوء نظام الجامعات الجديد بدرجة موافقة بشدة، اتفاق القيادات على مهام ومسؤوليات القيادات الجامعية في ضوء نظام الجامعات الجديد بدرجة موافقة بشدة، وأيضاً اتفاق القيادات على قدرة القيادات الجامعية على تفعيل الموارد الذاتية للجامعة، كما أشارت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية - الوظيفة - سنوات الخبرة)، كما تم التوصل إلى تصور مقترح لتطوير أداء القيادات الجامعية في ضوء نظام الجامعات الجديد.

دراسة السليماني (٢٠٢٠) هدفت الدراسة إلى التعرف على سبل تطوير كليات التربية في المملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد الصادر عام ١٤٤١هـ ورصد المستجدات التي تحتم هذا التطوير، والجوانب التي ينبغي التركيز عليها في عمليات تطوير هذه الكليات، هذا إلى جانب التحديات المتوقعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأبرزت نتائج الدراسة أن إعداد المعلم الباحث يُعدُّ من أهم الثمار التي حصدها كلية الدراسات العليا التربوية، كما أظهرت النتائج أن نظام الجامعات الجديد الصادر عام ١٤٤١هـ سوف يكون له انعكاسات مهمة على مستقبل كليات التربية، وأنه متى ما أردنا تطوير الكليات التربوية ينبغي أن ننطلق من نظرة واسعة تكاملية تُزوِّد المؤسسات التعليمية في التعليم العام بالمخرجات التعليمية ذات الكفاءات المتميزة من المعلمين، وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف العمل البحثي المؤسسي والفردى حول أثر نظام الجامعات الجديد على كليات التربية.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت جميع الدراسات المتعلقة بموضوع الاستقلالية للجامعات السعودية؛ وقد ركز معظمها على الاستقلال الأكاديمي، بينما تناولت الدراسة الحالية جميع جوانب الاستقلال (الأكاديمية، والإدارية، والمالية).

تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف؛ حيث تبحث الدراسات السابقة في واقع الاستقلال الذاتي ومعرفة درجة ممارسة القيادات الأكاديمية للاستقلال الذاتي في الجامعات والكليات كدراسة (عسيري، ٢٠١٦)، ودراسة (الشريف، ٢٠١٥)، بينما بحثت الدراسة الحالية عن الاستقلال الذاتي في الجامعات الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد، وهو ما لم تتطرق إليه إحدى الدراسات السابقة.

اتفقت الدراسة الحالية مع كلٍّ من دراسة (الشريف، ٢٠١٥)، ودراسة (حمرون، ٢٠٢٢)، ودراسة (النايف، ٢٠٢٠)، ودراسة (بنجر، ٢٠٢٠) في استخدام المنهج الوصفي، بينما اختلفت مع دراسة (باسعيد، ١٤٤٠) باستخدامها أسلوب دلفاي للحصول على نتائج الدراسة، كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة كلٍّ من (عسيري، ٢٠١٦)، ودراسة (السليمان، ٢٠٢٠)؛ حيث استخدمتا المنهج الوصفي الوثائقي المستند على الوثائق والسجلات ذات العلاقة بالدراسة، كما تختلف هذه الدراسة في الحد المكاني (الجامعات السعودية الناشئة) وهذا ما لم تتطرق له بقية الدراسات السابقة.

بينما تختلف هذه الدراسة عن بقية الدراسات السابقة في أنها تتناول مجتمع القيادات الأكاديمية داخل الجامعات السعودية الناشئة، ماعدا دراسة (حمرون، ٢٠٢٠).

استخدمت الدراسة الحالية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة، وتتفق بذلك مع دراسة كلٍّ من (الشريف، ٢٠١٥)، و (حمرون، ٢٠٢٢)، و (النايف، ٢٠٢٠)، بينما استخدمت دراسة (باسعيد، ١٤٤٠) أسلوب دلفاي.

إجراءات ونتائج الدراسة

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وهو أحد أنواع المنهج الوصفي؛ لتحقيق أهداف البحث، والأسلوب الوصفي هو الذي يدرس الظاهرة ويصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، ويفسرها بطريقة رقمية (عبيدات وآخرون، ٢٠١٤م).

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع القيادات الأكاديمية في جامعات: شقراء، نجران، تبوك، كممثلة لبقية الجامعات الناشئة السعودية، والبالغ عددهم (٥٥٨). وهي تمثل شمال وجنوب ووسط المملكة.

جدول (١): عدد القيادات الأكاديمية في مجتمع الدراسة

الجامعة	العمداء	وكلاء العمادات والكليات	رؤساء الأقسام	المجموع
تبوك	٢٩	٩٤	١٤١	٢٦٤
شقراء	٢٩	٥٨	٧٥	١٦٢
نجران	٢٣	٦٢	٤٧	١٣٢
المجموع	٨١	٢١٤	٢٦٣	٥٥٨

المصدر: (عمادات الموارد البشرية بالجامعات الثلاث، ٢٠١٤هـ)

عينة الدراسة:

تكونت من عينة عشوائية بسيطة، بلغ عددهم (٢٣٥) من العمداء، ووكلاء العمادات والكليات، ورؤساء الأقسام، في الجامعات الثلاث، وفيما يلي خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الوظيفية.

جدول (٢): توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجنس

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	١٢٣	٣,٥٢
أنثى	١١٢	٧,٤٧
المجموع	٢٣٥	٪١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن (١٢٣) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٥٢,٣٪)، من الذكور، وهم الفئة الأكبر في عينة الدراسة، بينما (١١٢) يمثلون ما نسبته (٤٧,٧٪)، من الإناث، وهم الفئة الأقل في العينة.

جدول (٣): توزيع أفراد الدراسة وفق متغير المنصب الإداري

النسبة	التكرار	المنصب الإداري
١٦,٦	٣٩	عميد
٣٢,٣	٧٦	وكيل عمادة أو كلية
٥١,١	١٢٠	رئيس قسم أكاديمي
٪١٠٠	٢٣٥	المجموع

يتضح من الجدول أن (١٢٠) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٥١,١٪)، من رؤساء الأقسام، وهم الفئة الأكبر في العينة، في حين (٣٩) يمثلون ما نسبته (١٦,٦٪) من العمداء، وهم الفئة الأقل.

جدول (٤): توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الخبرة العملية

النسبة	التكرار	الخبرة
٢٨,١	٦٦	أقل من ٥ سنوات
٣٤,٩	٨٢	من ٥-١٠ سنوات
٣٧,٠	٨٧	أكثر من ١٠ سنوات
٪١٠٠	٢٣٥	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن (٨٧) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٣٧٪)، من ذوي الخبرة أكثر من ١٠ سنوات، وهم الفئة الأكبر في عينة الدراسة، في حين (٦٦) يمثلون ما نسبته (٢٨,١٪)، من ذوي الخبرة أقل من ٥ سنوات، وهم الفئة الأقل في عينة الدراسة، وتعزو الباحثة هذه النسبة لسياسة الجامعات الناشئة في بدايتها باستقطاب ذوي الخبرة من مشرفين ومعلمين الوزارة ممن يحملون درجة الدكتوراة، وسهولة النقل للجامعات الناشئة.

أداة الدراسة:

تم الاطلاع على أدبيات الدراسة من دراسات سابقة ومراجع، وعمدت الباحثة إلى تصميم أداة البحث، وهي عبارة عن استبانة تم تصميمها في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، ثم عرضها على عدد من المحكمين ممن يحملون درجة أستاذ وأستاذ مشارك في تخصص الإدارة والتخطيط التربوي، وبلغ عددهم (٨) محكمين، وتم تعديل الاستبانة بناء على (مدى وضوح العبارة، انتمائها للمحور، صحتها اللغوية).

وقد تكونت الاستبانة من جزأين على النحو التالي: الجزء الأول: وهو يقيس البيانات الأولية.

الجزء الثاني: ويتكون من (٤٤) فقرة تقيس متغيرات الدراسة، ومقسمة على ثلاثة محاور:

أولاً: الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية، ويشتمل على (١١) عبارة.

ثانياً: متطلبات نجاح الاستقلالية، ويشتمل على (٢٠) عبارة.

ثالثاً: معوقات نجاح تطبيق الاستقلالية، ويشتمل على (١٣) عبارة.

صدق أداة الدراسة:

قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

أ- صدق المحتوى للأداة

تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين في الإدارة والتخطيط التربوي؛ حيث قامت الباحثة بتعديل محتوى الأداة في ضوء ملاحظاتهم مع إضافة أو حذف ما يرون من عبارات في أي محور من المحاور، حتى تصبح الاستبانة ملائمة لقياس ما وضعت من أجله.

ب- صدق الاتساق الداخلي للأداة:

للتأكد من تماسك العبارات بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، قامت الباحثة بقياس صدق الاتساق الداخلي للأداة من خلال بيانات استجابات أفراد الدراسة بحساب معاملات

الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه وفق الجدول التالي:

جدول (٥): معاملات الارتباط لكل فقرة مع الدرجة الكلية للمجال

معاملات الارتباط لكل فقرة مع الدرجة الكلية للمجال			م
المجال الثالث	المجال الثاني	المجال الأول	
**٠,٧٥٣	**٠,٧٧٦	**٠,٨٤٧	١
**٠,٦٥٩	**٠,٨١٥	**٠,٧٨٦	٢
**٠,٨٥٢	**٠,٨٠٥	**٠,٨٧١	٣
**٠,٧٤١	**٠,٨٤٣	**٠,٧٤٠	٤
**٠,٨١٠	**٠,٧٥٣	**٠,٨٥٠	٥
**٠,٨٢٩	**٠,٩٠٦	**٠,٨٤٢	٦
**٠,٨٥٢	**٠,٨٧٧	**٠,٨٩٩	٧
**٠,٨١٩	**٠,٨٦٧	**٠,٨١٣	٨
**٠,٧٣٧	**٠,٨٩٠	**٠,٨٨٣	٩
**٠,٦٨٥	**٠,٩٠٥	**٠,٨٢١	١٠
**٠,٧٦٥	**٠,٩١٤	**٠,٨٧١	١١
**٠,٧٨٢	**٠,٩٠٠		١٢
**٠,٦٥٨	**٠,٨٩٨		١٣
	**٠,٧٠٢		١٤
	**٠,٧٢١		١٥
	**٠,٨٤٩		١٦
	**٠,٧٥٢		١٧
	**٠,٨٦١		١٨
	**٠,٨٢٤		١٩
	**٠,٥٣٨		٢٠

** عبارات دالة عند مستوى ٠,٠١، فأقل.

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١)؛ مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور.

ثبات أداة الدراسة:

لقياس ثبات أداة الدراسة استخدمت الباحثة (معادلة ألفا كرونباخ) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والجدول (٦) يوضح قيمة معامل الثبات لكل جزء من أجزاء الاستبانة.

جدول (٦): معامل الثبات لمجالات الاستبانة_ ألفا كرونباخ

الترقيم	المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
١	الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء النظام الجديد	١١	٠,٩٥٧
٢	متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة. في ضوء النظام الجديد للجامعات	٢٠	٠,٩٧٤
٣	معوقات نجاح تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة	١٣	٠,٩٣٧
معامل الثبات الكلي			٠,٩٧٠

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن ثبات جميع محاور الدراسة مرتفع، حيث تراوحت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ بين (٠,٩٣٧ و ٠,٩٧٤)، كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلي لجميع محاور الدراسة (٠,٩٧٠)، وهي جميعها قيم معاملات ثبات مرتفعة توضح صلاحية أداة الدراسة للتطبيق الميداني.

ولتسهيل تفسير النتائج؛ استخدمت الباحثة الأسلوب التالي لتحديد مستوى الإجابة على بنود الأداة، حيث تم إعطاء وزن للبدائل وفق الجدول التالي:

جدول (٧): توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة البحث

الوصف	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا
مدى المتوسطات	١-١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	٣١-٤٠	٤١-٥٠

عرض النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة:

إجابة السؤال الأول: ما الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية وفق نظام الجامعات الجديد في الجامعات الحكومية الناشئة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها؟

للتعرف على الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد، قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٨): استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	العبارة	التكرار %	درجة الموافقة					الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً			
٣	مرونة إعادة هيكل الجامعة وتنظيمها وإصدار اللوائح وإنشاء الكلية...	ك	٠	١٣	٣٧	٧٤	١١١	٠,٩٠٢	عالية	١
		%	٠,٠	٥,٥	١٥,٧	٣١,٥	٤٧,٢			
٤	استحداث نظم إدارية مرنة في اتخاذ القرارات، وسرعة إنجاز المعاملات	ك	٠	١١	٤٨	٩٢	٨٤	٠,٨٦٥	عالية	٢
		%	٠,٠	٤,٧	٢٠,٤	٣٩,١	٣٥,٧			
١	بث روح التنافس المحفز للتميز بين الجامعات	ك	٠	١٦	٤٧	٨٨	٨٤	٠,٩١٣	عالية	٣
		%	٠,٠	٦,٨	٢٠,٠	٣٧,٤	٣٥,٧			
٧	تنشيط البحث العلمي	ك	٥	١٣	٤٣	٩٢	٨٢	٠,٩٧٤	عالية	٤
		%	٢,١	٥,٥	١٨,٣	٣٩,١	٣٤,٩			

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا				
	سهولة الدخول في شركات محلية وعالمية..										
٢	تحديد هوية الجامعة (بجنية)، تعليمية، تطبيقية)	ك	٥	٧	٤٢	١١٥	٦٦	٣,٩٨	٠,٨٧٩	عالية	٥
		%	٢,١	٣,٠	١٧,٩	٤٨,٩	٢٨,١				
٥	إمكانية الحصول على موارد ذاتية متنوعة وتنميتها..	ك	٥	١٨	٤٤	٨٤	٨٤	٣,٩٥	١,٠٢٢	عالية	٦
		%	٢,١	٧,٧	١٨,٧	٣٥,٧	٣٥,٧				
٦	حرية الجامعة في إدارة ميزانيتها والمرونة في الصرف بحسب المتغيرات	ك	٥	٢١	٤٣	٨٥	٨١	٣,٩٢	١,٠٣٧	عالية	٧
		%	٢,١	٨,٩	١٨,٣	٣٦,٢	٣٤,٥				
١١	سهولة استقطاب الكفاءات الإدارية المميزة برواتب مجزية	ك	٥	١٦	٤٥	١٠٣	٦٦	٣,٨٩	٠,٩٦٣	عالية	٨
		%	٢,١	٦,٨	١٩,١	٤٣,٨	٢٨,١				
٨	المشاركة في التنمية الوطنية، عبر	ك	٥	١٨	٤٧	٩٤	٧١	٣,٨٩	٠,٩٩٥	عالية	م٨
		%	٢,٢	٧,٨	٢٠,٤	٤٠,٩	٣٠,٩				

م	العبارة	التكرار %	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا				
	توجيه برامج الجامعة..										
٩	سهولة استقطاب الكفاءات الأكاديمية المميزة..	ك	٠	١٩	٥٧	٨٩	٦٥	٣,٨٧	٠,٩٢١	عالية	
		%	٠,٠	٨,١	٢٤,٣	٣٧,٩	٢٧,٧				
١٠	مرونة استقطاب وقبول الطلاب المتميزين...	ك	٠	١٣	٦١	١١٤	٤٧	٣,٨٣	٠,٨٠٩	عالية	
		%	٠,٠	٥,٥	٢٦,٠	٤٨,٥	٢٠,٠				
			المتوسط العام					٣,٩٦	٠,٧٨٣	عالية	

* المتوسط الحسابي من (٥,٠٠).

من الجدول السابق يتضح لنا أن المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد يساوي (٣,٩٦)، وانحراف معياري، بلغ (٠,٧٨٣). أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة عالية على الفوائد المتوقع تحقيقها، كما نجد أن المتوسطات الحسابية التفصيلية لعبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٨٣ و ٤,٢٠) وهي مؤشرات تقع في الفئة الرابعة التي تشير إلى (موافق بدرجة عالية)، وهذا يدل على أن هناك اتفاقاً بين أفراد العينة على أن تطبيق الاستقلالية له فوائد ومؤشرات يرونها أفراد العينة ويتفقون عليها للوصول للتميز بين الجامعات، وهو من الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الناشئة. وهذا يتفق مع دراسة (بنجر، ٢٠٢٢)، والتي يرى أن من أهم فوائد تطبيق النظام الجديد، تحقيق التميز الجامعي وتفعيل إسهام الجامعات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق مكانة متميزة في تصنيفات الجامعات العالمية.

وقد حصلت عبارة (مرونة إعادة هيكلة الجامعة وتنظيمها، وإصدار اللوائح، وإنشاء الكليات والأقسام والبرامج وتغييرها بحسب المستجدات)؛ على أعلى متوسط حسابي، حيث جاءت في المرتبة الأولى، بمتوسط موافقة مقداره (٤,٢٠)، وبانحراف معياري (٠,٩٠٢) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية، وهو ما يوضح أهمية استقلالية الجامعات في إيجاد نوع من المرونة التنظيمية في إعادة هيكلة الجامعة بما يُسهم في سهولة تحقيق أهداف الجامعة وإنشاء الكليات والأقسام حسب احتياج سوق العمل إليها، وأيضاً حسب ما يطرأ من تغييرات أو مستجدات تتطلب ذلك. يليه عبارة رقم (٤) التي تنص على (استحداث نظم إدارية مرنة في اتخاذ القرارات، وسرعة إنجاز المعاملات بعيداً عن بيروقراطية الإدارة المركزية) في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي مقداره (٤,٠٦)، وبانحراف معياري (٠,٨٦٥) وهي مؤشرات تقع في الفئة الرابعة والتي توضح أن درجة موافقة أفراد الدراسة تشير إلى (موافق بدرجة عالية)، وهو ما يوضح أهمية استقلالية الجامعات الناشئة في إيجاد الأنظمة الإدارية المرنة التي تساعد القادة والمسؤولين بالجامعة إلى ترشيد اتخاذ القرارات وعقد اللقاءات؛ بهدف تبادل الآراء والمقترحات مع منسوبي الجامعة دون التقيد بالأنظمة البيروقراطية التي قد تعيق عملية اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي قد تواجه الجامعة.

في حين جاءت العبارة رقم (١) التي تنص على (بث روح التنافس المحفز للتمييز بين الجامعات الناشئة) في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي مقداره (٤,٠٢)، وبانحراف معياري (٠,٩١٣) وهي مؤشرات تقع في الفئة الرابعة والتي توضح أن درجة موافقة أفراد الدراسة تشير إلى (موافقة بدرجة عالية)، ويرجع ذلك إلى أن استقلالية الجامعة يؤدي إلى وجود نوع من المنافسة بين الجامعات المختلفة؛ بهدف الوصول إلى الريادية والتميز في الخدمات المقدمة للمجتمع. وحصلت العبارة رقم (١٠) التي تنص على (مرونة استقطاب وقبول الطلاب المتميزين...) في المرتبة الأخيرة من عبارات هذا المحور، بمتوسط حسابي مقداره (٣,٨٣)، وبانحراف معياري (٠,٨٠٩) وهي مؤشرات تقع في الفئة الرابعة والتي توضح أن درجة موافقة أفراد الدراسة تشير إلى (موافقة بدرجة عالية) واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الشريف، ٢٠١٥)، ودراسة (خلف، ٢٠١٧) التي توصلت إلى أن درجة إدراك أهمية الاستقلال الذاتي في الجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية كانت عالية.

إجابة السؤال الثاني: ما المتطلبات اللازمة لنجاح تطبيق الاستقلالية وفق نظام الجامعات الجديد في الجامعات الحكومية الناشئة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها؟

للتعرف على متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها، قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور المتطلبات، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٩): استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	العبرة	النكرار %	درجة الموافقة					الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا			
٢٠	استمرار الدعم الحكومي المادي والتقني والإداري للجامعات..	ك	٠	٣	٣١	٩٧	١٠٤	٠,٧٣٩	عالية جدا	١
		%	٠,٠	١,٣	١٣,٢	٤١,٣	٤٤,٣			
٣	التحقق من جاهزية الجامعات للاستقلالية..	ك	٠	٧	٣٢	١٠٠	٩٦	٠,٧٨٨	عالية جدا	٢
		%	٠,٠	٣,٠	١٣,٩	٤٣,٥	٤١,٧			
١٦	أن يكون أعضاء مجلس أمناء الجامعة مؤمنين برسالتها، وعلى قدر عالٍ من الكفاءة..	ك	٠	٨	٢٧	١١٢	٨٨	٠,٧٦٩	عالية	٣
		%	٠,٠	٣,٤	١١,٥	٤٧,٧	٣٧,٤			
١٩	تبادل الخبرات بين الجامعات المحلية والعالمية للاستفادة من التجارب الناجحة	ك	٠	٣	٣٤	١٢٠	٧٨	٠,٧١٠	عالية	٤
		%	٠,٠	١,٣	١٤,٥	٥١,١	٣٣,٢			
١	إيجاد رؤية وطنية واضحة لاستقلالية الجامعات تستفيد	ك	٠	٣	٤٨	٩٣	٩١	٠,٧٨٨	عالية	م٤
		%	٠,٠	١,٣	٢٠,٤	٣٩,٦	٣٨,٧			

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي*	درجة الموافقة	الرتبة
			منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا				
	من الممارسات الدولية..										
١٨	استثمار جميع موارد الجامعة (العلمية، والبشرية، والمادية)..	ك	٠	٨	٢٤	١٢٨	٧٥	٤,١٥	٠,٧٣٣	عالية	٥
		%	٠,٠	٣,٤	١٠,٢	٥٤,٥	٣١,٩				
٢	إيجاد لائحة تنفيذية لنظام الجامعات الجديد بأنظمة وإجراءات تفصيلية..	ك	٠	١٠	٣٧	٩١	٩٢	٤,١٥	٠,٨٤٥	عالية	٣٥
		%	٠,٠	٤,٣	١٥,٧	٣٨,٧	٣٩,١				
٧	وجود خطة تحول (لدى كل جامعة) بأهداف واضحة، وجدول زمني محدد...	ك	٠	١٣	٣٣	٩٤	٩٥	٤,١٥	٠,٨٦٤	عالية	٣٥
		%	٠,٠	٥,٥	١٤,٠	٤٠,٠	٤٠,٤				
١٢	وجود معايير واضحة ومعلنة يتم وفقها اختيار الموظفين وأعضاء هيئة التدريس..	ك	٥	٧	٢٧	١٠٧	٨٩	٤,١٤	٠,٨٨٨	عالية	٦
		%	٢,١	٣,٠	١١,٥	٤٥,٥	٣٧,٩				
١٧	وجود نظام حوكمة (مالي، وإداري، وأكاديمي) يحقق الشفافية، بما فيها السماح بالرقابة والمساءلة والمحاسبة..	ك	٤	٣	٢٠	١٤٢	٦٦	٤,١٢	٠,٧٤٧	عالية	٧
		%	١,٧	١,٣	٨,٥	٦٠,٤	٢٨,١				
١٥	اقتناع القطاع الخاص بالمشاركة في دعم الجامعات، والاستفادة من إمكانياتها	ك	٥	٥	٣٤	١٠٧	٨٤	٤,١١	٠,٨٧٨	عالية	٨
		%	٢,١	٢,١	١٤,٥	٤٥,٥	٣٥,٧				

م	العبارة	التكرار %	درجة الموافقة					المرتبة	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي*
			منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا				
	وتوظيفها لمعالجة قضايا المجتمع المحلي ..	ك	٠	١٦	٣٦	٩٦	٨٧				
٦	وجود رؤية استراتيجية (لكل جامعة) تتكامل مع رؤية المملكة (٢٠٣٠) للتعليم العالي	%	٠,٠	٦,٨	١٥,٣	٤٠,٩	٣٧,٠	عالية	٠,٨٩٠	٤,٠٨	
	توفر منظومة إدارية مدرية، قادرة على إدارة التحول بمشاركة جميع الأطراف	ك	٩	٨	٢٩	١٠٣	٨٦				
١٠	إدارة التحول بمشاركة جميع الأطراف	%	٣,٨	٣,٤	١٢,٣	٤٣,٨	٣٦,٦	عالية	٠,٩٨٥	٤,٠٦	
	تيسير الإجراءات الحكومية المطلوبة للجامعات ..	ك	٠	١٠	٣٤	١٢٥	٦٦				
١٤	تيسير الإجراءات الحكومية المطلوبة للجامعات ..	%	٠,٠	٤,٣	١٤,٥	٥٣,٢	٢٨,١	عالية	٠,٧٧٢	٤,٠٥	
	اختيار قيادات الجامعة بآليات شفافة ومعلنة بناء على الكفاءة والأهلية والقدرة على الإنجاز	ك	١٤	٣	٤١	٨١	٩٦				
١١	اختيار قيادات الجامعة بآليات شفافة ومعلنة بناء على الكفاءة والأهلية والقدرة على الإنجاز	%	٦,٠	١,٣	١٧,٤	٣٤,٥	٤٠,٩	عالية	١,٠٨٤	٤,٠٣	
	توفر وثيقة تحدد مهام (أعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلاب) ومسؤولياتهم وصلاحياتهم وحقوقهم	ك	١٤	٦	٢٦	١١٠	٧٩				
١٣	توفر وثيقة تحدد مهام (أعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلاب) ومسؤولياتهم وصلاحياتهم وحقوقهم	%	٦,٠	٢,٦	١١,١	٤٦,٨	٣٣,٦	عالية	١,٠٤٤	٤,٠٠	
	اكتمال البنية التحتية (المادية)	ك	٩	٢١	٢٥	٩٢	٨٨				
٨	اكتمال البنية التحتية (المادية)	%	٣,٨	٨,٩	١٠,٦	٣٩,١	٣٧,٤	عالية	١,٠٩٠	٣,٩٧	

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً				
	والإدارية والعلمية للجامعات										
٩	توفر مصادر دخل ذاتية متنوعة وكافية لاستقلالية الجامعات	ك	١٤	١٤	٢٦	٩٦	٨٥	٣,٩٥	١,١١٨	عالية	١٥
		%	٦,٠	٦,٠	١١,١	٤٠,٩	٣٦,٢				
٤	اقتناع منسوبي الجامعات، ومسؤولي الدولة، وأفراد المجتمع ومؤسساته بأهمية استقلالية الجامعات	ك	٥	٦	٥٥	١٠٤	٦٥	٣,٩٣	٠,٨٩٦	عالية	١٦
		%	٢,١	٢,٦	٢٣,٤	٤٤,٣	٢٧,٧				
٥	استقلالية الجامعات بقراراتها الداخلية بعيداً عن تأثير مجلس شؤون الجامعات	ك	٥	١٨	٤٧	١٠١	٦٤	٣,٨٦	٠,٩٧٦	عالية	١٧
		%	٢,١	٧,٧	٢٠,٠	٤٣,٠	٢٧,٢				
			المتوسط العام					٤,٠٩	٠,٧٢٥	عالية	

* المتوسط الحسابي من (٥,٠٠).

من الجدول السابق يتضح لنا أن المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد، يساوي (٤,٠٩)، وانحراف معياري، بلغ (٠,٧٢٥). أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة عالية على المتطلبات، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تبين أن خيار موافقة أفراد عينة الدراسة تشير إلى (الموافقة بدرجة عالية)، وهذا يدل على أن هناك موافقة كبيرة بين أفراد العينة على متطلبات نجاح الاستقلالية، مثل: وجود نظام حوكمة "مالي، وإداري، وأكاديمي" يحقق الشفافية، ويسمح بالرقابة والمساءلة والمحاسبة، ويسهل عملية التبليغ عن الفساد عبر قنوات محددة. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (عسيري، ٢٠١٦)، و (النائف، ٢٠٢١)، التي أوصت بإعادة

النظر في اللوائح والتشريعات التنظيمية المنظمة للجامعات السعودية لتمكينها من الاستقلال الإداري والمالي والأكاديمي.

كما نجد أن المتوسطات الحسابية التفصيلية لعبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٨٦ و ٤,٢٩)، وهي مؤشرات تقع في الفئة الرابعة والخامسة التي توضح أن درجة موافقة أفراد الدراسة تشير إلى (موافق بدرجة عالية/ موافق بدرجة عالية جداً)، وهذا يدل على اتفاق كبير بين أفراد العينة على أهم المتطلبات، كما يدل على اقتناع أفراد العينة بضرورة توفر هذه المتطلبات، وأن وجودها من مقومات نجاح الاستقلالية بأي جامعة تسعى لذلك.

وقد حصلت عبارة (استمرار الدعم الحكومي المادي والتقني والإداري للجامعات في المرحلة الانتقالية)؛ على أعلى متوسط حسابي مقداره (٤,٢٩)، وبانحراف معياري (٠,٧٣٩)، مما يدل على أن درجة الموافقة (عالية جداً)، وتشير تلك النتيجة إلى ضرورة استمرار الدعم الحكومي بأنواعه المختلفة من خلال توفير الإمكانيات المادية والتقنية التي تحتاج إليها الجامعة بما يساعدها في تحقيق أهدافها المنوطة بها. وهذا يتفق مع دراسة الورثان (٢٠٢١). كما جاءت العبارة (التحقق من جاهزية الجامعات للاستقلالية بأدوات قياس معتمدة)، في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي مقداره (٤,٢١)، وبانحراف معياري (٠,٧٨٨)، مما يدل على أن درجة الموافقة (عالية جداً)، ويتضح من ذلك ضرورة أن يتوافر لدى الجامعات الناشئة الأدوات التي يمكن من خلالها قياس مستوى أدائها والتعرف على نقاط الضعف والقوة في مستوى الأداء الجامعي.

في حين جاءت العبارة رقم (١٦) التي تنص على (أن يكون أعضاء مجلس أمناء الجامعة مؤمنين برسالتها، وعلى قدر عالٍ من الكفاءة وبذل الجهد، ومن خلفيات متنوعة للتمكن من رسم سياساتها) في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي مقداره (٤,١٩)، وبانحراف معياري (٠,٧٦٩) وهي مؤشرات تقع في الفئة الرابعة والتي توضح أن درجة موافقة أفراد الدراسة تشير إلى (الموافقة بدرجة عالية) وتشير تلك النتيجة إلى ضرورة أن هناك وعياً بدرجة كبيرة لدى منسوبي الجامعة بأهمية الدور الجامعي في المجتمع، وأن يكون لديهم الاستعداد لتحقيق رؤية ورسالة الجامعة على أرض الواقع.

واتفقت هذه النتيجة مع المادة (١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥) من النظام والتي تناولت مجلس أمناء الجامعة بالتفصيل، كما تتفق مع دراسة (عسيري، ٢٠١٦)، ودراسة (النايف، ٢٠٢١)، ودراسة (Aghion and Other, 2010).

إجابة السؤال الثالث: ما المعوقات التي قد تحد من نجاح تطبيق الاستقلالية وفق نظام الجامعات الجديد في الجامعات الحكومية الناشئة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها؟

للتعرف على معوقات نجاح تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد، قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور المعوقات من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٠): استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور معوقات نجاح تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	العبارة	التكرار %	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا				
١٠	عدم قدرة الجامعات الموجودة في مناطق ذات مقومات اقتصادية متواضعة على الاستقلال الذاتي في المدن القصير والمتوسط	ك	٠	٠	٣٤	٦٠	١٤١	٤,٤٦	٠,٧٣٥	عالية جدا	١
		%	٠,٠	٠,٠	١٤,٥	٢٥,٥	٦٠,٠				
٥	ضعف البنى الأساسية لدى بعض الجامعات الناشئة.	ك	٠	٠	٢٢	٩٣	١٢٠	٤,٤٢	٠,٦٥٧	عالية جدا	٢
		%	٠,٠	٠,٠	٩,٤	٣٩,٦	٥١,١				
٩	صعوبة تحقيق الاستقلال المالي؛ لعدم كفاية الموارد الذاتية بما يُمكن الجامعات من الاستغناء عن التمويل الحكومي	ك	٠	٢	٢٥	٨٤	١٢٤	٤,٤٠	٠,٧١٢	عالية جدا	٣
		%	٠,٠	٠,٩	١٠,٦	٣٥,٧	٥٢,٨				

م	العبارة	التكرار %	درجة الموافقة					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الرتبة
			منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا				
٧	عدم وجود آليات واضحة ومعلنة لاختيار أعضاء مجلس الأمناء ومديري الجامعات..	ك	٠	٤	٢٩	٨٩	١١٣	٠,٧٥٥	٤,٣٢	عالية جدا	٤
		%	٠,٠	١,٧	١٢,٣	٣٧,٩	٤٨,١				
٦	ضبابية مفهوم الاستقلالية ومتطلباتها لدى أفراد المجتمع وبعض منسوبي الجامعات الناشئة..	ك	٠	٢	٣٣	٩٤	١٠٦	٠,٧٣٦	٤,٢٩	عالية جدا	٥
		%	٠,٠	٠,٩	١٤,٠	٤٠,٠	٤٥,١				
١	خلو نظام الجامعات الجديد من تعريف تفصيلي للاستقلالية ولوالاتها، وأنظمة تطبيقها..	ك	٠	٥	٤٥	٦١	١٢٤	٠,٨٤٩	٤,٢٩	عالية جدا	٦
		%	٠,٠	٢,١	١٩,١	٢٦,٠	٥٢,٨				
١١	ضعف القناعة بقدرة الجامعات الناشئة (بصفتها بيوت خبرة بحثية واستشارية) على منافسة بيوت الخبرة المحلية والأجنبية	ك	٠	٧	٣٦	٨١	١١١	٠,٨٢٥	٤,٢٦	عالية جدا	٧
		%	٠,٠	٣,٠	١٥,٣	٣٤,٥	٤٧,٢				
١٢	اختلال النظام الداخلي لبعض الجامعات الناشئة نتيجة عدم اكتمال هيكلها الإدارية وبنائها التحتية	ك	٠	٢	٣٣	١١١	٨٩	٠,٧١٢	٤,٢٢	عالية جدا	٨
		%	٠,٠	٠,٩	١٤,٠	٤٧,٢	٣٧,٩				
٣	عدم وجود خطة للتدرج في تطبيق الاستقلالية تراعي التباين في خصائص الجامعات	ك	٠	٥	٣٨	١٠٣	٨٩	٠,٧٧٣	٤,١٧	عالية جدا	٩
		%	٠,٠	٢,١	١٦,٢	٤٣,٨	٣٧,٩				
٨	ندرة الخبرات الإدارية المؤهلة لتطبيق استقلالية	ك	٠	١٤	٢٩	١٠٧	٨٥	٠,٨٤٤	٤,١٢	عالية جدا	١٠
		%	٠,٠	٦,٠	١٢,٣	٤٥,٥	٣٦,٢				

م	العبارة	التكرار %	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا				
	الجامعات وتشغيلها ذاتيًا										
١٣	مقاومة الاستقلالية ومخاربتها من المجتمع ومن بعض منسوبي الجامعة..	ك	٥	٥	٥٣	٩٤	٧٨	٤,٠٠	٠,٩١٥	عالية	
		%	٢,١	٢,١	٢٢,٦	٤٠,٠	٣٣,٢				
٤	خلو نظام الجامعات الجديد من معايير تصنيف الجامعات (البحثية، والتعليمية، والتطبيقية)	ك	٠	٧	٦٨	٨٨	٧٢	٣,٩٦	٠,٨٤٦	عالية	
		%	٠,٠	٣,٠	٢٨,٩	٣٧,٤	٣٠,٦				
٢	استمرار ارتباط مجالس أمناء الجامعات بمجلس شؤون الجامعات وبالوزير	ك	٩	١٥	٤١	٩٩	٧١	٣,٨٩	١,٠٣٣	عالية	
		%	٣,٨	٦,٤	١٧,٤	٤٢,١	٣٠,٢				
			المتوسط العام					٤,٢٢	٠,٦٠٨	عالية جدا	

* المتوسط الحسابي من (٥,٠٠).

من الجدول السابق يتضح لنا أن المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات مَعَوِّقات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد، يساوي (٤,٢٢)، وانحراف معياري، بلغ (٠,٦٠٨). أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة (عالية جدًا) على المعوقات، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تبين أن خيار موافقة أفراد عينة الدراسة تشير إلى (الموافقة بدرجة عالية جدًا)، وهذا يدل على أن هناك موافقة كبيرة بين أفراد العينة على معوقات تطبيق الاستقلالية، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الشريف، ٢٠١٥) التي توصلت إلى أن مستوى الصعوبات التي تحول دون تحقيق الاستقلال (الإداري، الأكاديمي، المالي) في الجامعات السعودية جاء بدرجة عالية.

كما نجد أن المتوسطات الحسابية التفصيلية لعبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٨٩ و ٤,٤٦)، وهي مؤشرات تقع في الفئة الرابعة والخامسة التي توضح أن درجة موافقة أفراد الدراسة تشير إلى

(موافق بدرجة عالية/ موافق بدرجة عالية جداً)، وهذا يدل على تجانس استجابات أفراد العينة حول عبارات محور معوقات نجاح تطبيق الاستقلالية في الجامعات الناشئة.

وقد حصلت عبارة (عدم قدرة الجامعات الموجودة في مناطق ذات مقومات اقتصادية متواضعة على الاستقلال الذاتي في المدى القصير والمتوسط)؛ على أعلى متوسط حسابي (٤,٤٦)، وبانحراف معياري (٠,٧٣٥) وهي مؤشرات تقع في الفئة الخامسة والتي توضح أن درجة موافقة أفراد الدراسة تشير إلى الموافقة بدرجة (عالية جداً) وتشير تلك النتيجة إلى أن وجود بعض الجامعات في بيئات اقتصادية متواضعة من شأنه أن يؤدي إلى قلة الدعم المقدم لهذه الجامعات، ومن ثمَّ ضعف قدرة الجامعة على تحقيق الاستقلالية بالشكل المطلوب.

كما جاءت عبارة (ضعف البنى الأساسية لدى بعض الجامعات الناشئة ونقص إمكانيات الاستقلالية لديها) في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (٤,٤٢)، وبانحراف معياري (٠,٦٥٧)، وهي مؤشرات تقع في الفئة الخامسة والتي توضح أن درجة موافقة أفراد الدراسة تشير إلى (عالية جداً) ويتضح من ذلك أهمية توافر الإمكانيات التقنية والبنى الأساسية لدى الجامعات؛ بهدف زيادة قدرتها على تحقيق أهدافها الجامعية بكفاءة وفاعلية، ومن ثمَّ إمكانية تطبيق الاستقلالية.

في حين جاءت عبارة (صعوبة تحقيق الاستقلال المالي؛ لعدم كفاية الموارد الذاتية لبناء منظومة استثمارية تُمكن الجامعات من الاستغناء عن التمويل الحكومي) في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٤,٤٠)، وبانحراف معياري (٠,٧١٢)، وهي مؤشرات تقع في الفئة الخامسة والتي توضح أن درجة موافقة أفراد الدراسة تشير إلى (عالية جداً) وتشير تلك النتيجة إلى أهمية توافر مصادر تمويل بديلة ومتعددة تمكن الجامعات من الاستغناء عن التمويل الحكومي وخاصة في ظل تزايد احتياج الجامعات إلى التمويل اللازم لتحقيق أهدافها، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (باسعيد، ١٤٤٢) التي توصلت إلى أن هناك مجموعة من التحديات التي قد تعيق نجاح تطبيق الاستقلالية، ومن أهمها: غياب الأطر التشريعية والتنظيمية، استمرار التدخل الحكومي، ضعف جاهزية بعض الجامعات، عدم القدرة على إدارة الاستقلالية كما اتفقت مع دراسة (الشريف، ٢٠١٥) التي توصلت إلى أن مستوى

الصعوبات التي تحول دون تحقيق الاستقلال (الإداري، الأكاديمي، والمالي) للجامعات السعودية كان بدرجة عالية.

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) بين استجابات عينة الدراسة في تحديد الفوائد والمتطلبات والمعوقات لتطبيق الاستقلالية وفق نظام الجامعات الجديد في الجامعات الناشئة، تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المنصب الإداري، سنوات الخبرة)؟

أولاً: الفروق باختلاف النوع الاجتماعي:

للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث نحو محاورها تبعاً لمتغير (الجنس)، قامت الباحثة باستخدام اختبار (ت)، للعينات المستقلة (Independent Sample T-Test) وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١١) اختبار (ت) (Independent Sample T-Test) للفروق في آراء عينة الدراسة باختلاف متغير الجنس

مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة (ت)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	محاور الدراسة
0,057 غير دالة	233	1,916-	0,82330	3,8718	123	ذكر	الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد
			0,71353	4,0666	112	أنثى	
0,813 غير دالة	233	0,237-	0,76729	4,0770	123	ذكر	متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد
			0,67933	4,1000	112	أنثى	
0,268 غير دالة	233	1,109	0,53230	4,2077	123	ذكر	معوقات نجاح تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد
			0,68055	4,1696	112	أنثى	

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث نحو جميع محاور الدراسة تبعاً لمتغير (الجنس)، حيث إن قيم مستوى الدلالة جميعها أكبر من (0,05)، ومن ثمَّ غير دالة إحصائياً. وتعوذ الباحثة ذلك إلى أن القيادات النسائية يقمن بنفس

العمل ولهن نفس الصالحيات مثل القيادات الرجالية مما يعني وجود معرفة واحدة بمتطلبات العمل ومعوقاته في حالة تطبيق النظام الجديد وتحديد فوائد التطبيق؛ مما يؤدي إلى عدم وجود الفروق بينهم حول محاور الدراسة تبعًا لجنس.

ثانيًا: الفروق باختلاف متغير المنصب الإداري:

للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث نحو محاورها تبعًا لمتغير (المنصب الإداري)، قامت الباحثة باستخدام اختبار "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA)، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١٢) يوضح نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفروق في استجابات عينة الدراسة وفقًا لمتغير المنصب الإداري

مصادر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	محاور الدراسة
بين المجموعات	٣,٩٤٠	٢	١,٩٧٠	٥,٥٤٠	*٠,٠٠٤ دالة	الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة
داخل المجموعات	٨٢,٤٩٢	٢٣٢	٠,٣٥٦			الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة
المجموع	٨٦,٤٣٢	٢٣٤				
بين المجموعات	٥,١٤٣	٢	٢,٥٧٢	٥,٠٥٩	*٠,٠٠٧ دالة	متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة
داخل المجموعات	١١٧,٩٣٨	٢٣٢	٠,٥٠٨			متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة
المجموع	١٢٣,٠٨١	٢٣٤				
بين المجموعات	٢,٢٩٩	٢	١,١٥٠	١,٨٩٠	٠,١٥٣ غير دالة	معوقات نجاح تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة
داخل المجموعات	١٤١,١٦٢	٢٣٢	٠,٦٠٨			معوقات نجاح تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة
المجموع	١٤٣,٤٦١	٢٣٤				

* فروق دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

يتضح من الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة نحو مُعَوِّقات نجاح تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد، باختلاف متغير المنصب الإداري، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠,١٥٣)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا

عند مستوى دلالة (0,05). وربما يُعزى ذلك لتمائل إدراك جميع القيادات الأكاديمية في الجامعات الثلاث للمعوقات التي تُحَدُّ من تقدم وتطور هذه الجامعات وخاصة فيما يتعلق بالاستقلالية.

كما يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0,05) في آراء أفراد الدراسة نحو (الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد، وكذلك متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد) تبعاً لاختلاف متغير المنصب الإداري، ولتحديد صالح الفروق بين كل فئة من فئات المنصب الإداري، استخدمت الباحثة اختبار "LSD" وجاءت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (١٣) نتائج اختبار "LSD" للفروق بين فئات المنصب الإداري

مجاور الدراسة	المنصب الإداري	ن	المتوسط	عميد	وكيل عمادة أو كلية	رئيس قسم أكاديمي
الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة	عميد	٣٩	٤,٠٧٢٠	-		*
	وكيل عمادة أو كلية	٧٦	٤,٠١٨٦		-	*
	رئيس قسم أكاديمي	١٢٠	٣,٨٢٤٢			-
متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة	عميد	٣٩	٤,١٦٣٦	-		*
	وكيل عمادة أو كلية	٧٦	٤,١٩٨٨		-	*
	رئيس قسم أكاديمي	١٢٠	٣,٨٧٥٠			-

* فروق دالة عند مستوى 0,05 فأقل

يتبين من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين آراء أفراد عينة الدراسة من العمداء ووكلاء العمادة أو الكليات من ناحية، وأفراد عينة الدراسة من رؤساء الأقسام الأكاديميين من ناحية أخرى، نحو (الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد، وكذلك متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد) لصالح أفراد عينة الدراسة من العمداء ووكلاء العمادة أو الكليات. وتُعزى الباحثة ذلك إلى زيادة إدراك العمداء ووكلاء العمادات الناتج

عن طبيعة عملهم، الأكثر إطلاعاً على مدى توفر المتطلبات والبيئة التحتية للجامعة، ومعرفتهم بالإجراءات التنفيذية ومناقشتها مع قيادات الجامعة العليا.

ثالثاً: الفروق باختلاف متغير سنوات الخبرة:

للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0,05 \leq \alpha$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث نحو محاورها تبعاً لمتغير (الخبرة العملية)، قامت الباحثة باستخدام اختبار "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA)، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (14): يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق في استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير الخبرة العملية

محاور الدراسة	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة	بين المجموعات	11,618	2	5,809	10,221	*0,000 دالة
	داخل المجموعات	131,844	232	0,568		
	المجموع	143,461	234			
متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة	بين المجموعات	5,738	2	2,869	5,673	*0,004 دالة
	داخل المجموعات	117,343	232	0,506		
	المجموع	123,081	234			
معوقات نجاح تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة	بين المجموعات	0,438	2	0,219	0,590	0,555 غير دالة
	داخل المجموعات	85,994	232	0,371		
	المجموع	86,432	234			

* فروق دالة عند مستوى دلالة (0,05).

يتضح من الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة نحو معوقات نجاح تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد، باختلاف متغير المنصب الإداري، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0,555)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05).

كما يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0,05) في آراء أفراد الدراسة نحو (الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد، وكذلك متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد) تبعاً لاختلاف متغير الخبرة العملية، ولتحديد صالح الفروق بين كل فئة من فئات الخبرة العملية، استخدمت الباحثة اختبار "LSD" وجاءت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (١٥) نتائج اختبار "LSD" للفروق بين فئات الخبرة العملية

مخارج الدراسة	الخبرة العملية	ن	المتوسط	أقل من ٥ سنوات	من ٥-١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات
الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة	أقل من ٥ سنوات	٦٦	٣,٦٠٨٨	-	*	*
	من ٥-١٠ سنوات	٨٢	٤,١٠٤٥	-	-	-
	أكثر من ١٠ سنوات	٨٧	٤,١٠٢٦	-	-	-
متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة	أقل من ٥ سنوات	٦٦	٣,٨٥٣٨	-	*	*
	من ٥-١٠ سنوات	٨٢	٤,١١٣٧	-	-	-
	أكثر من ١٠ سنوات	٨٧	٤,٢٤٢٠	-	-	-

* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتبين من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين آراء أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة أقل من ٥ سنوات من ناحية، وأفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة من ٥-١٠ سنوات، وأفراد الدراسة من ذوي الخبرة أكثر من ١٠ سنوات من ناحية أخرى، نحو (الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد، وكذلك متطلبات نجاح استقلالية الجامعات الحكومية الناشئة في ضوء نظام الجامعات الجديد) لصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة من ٥-١٠ سنوات، وأفراد الدراسة من ذوي الخبرة أكثر من ١٠ سنوات، وهذا ما يوضح أهمية الخبرة في العمل الأكاديمي. وأما أحد العوامل المؤثرة في اختيار القيادات الأكاديمية في الجامعات الناشئة كذلك ترى الباحثة أن هذه العينة من ذوي الخبرة ٥-١٠ سنوات، ومن هم أكثر خبرة من عشر سنوات، قد حظيت بدورات تدريبية

أكثر، وشاركت في اجتماعات، وندوات، وورش عمل أكثر، ولجان بشكل أكبر، مما يجعل تقييمها للفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية، وكذلك متطلبات نجاح التطبيق، يأتي بناءً على معرفه سابقة بواقع الجامعات السعودية الناشئة ووضعها الحالي.

ملخص النتائج

- إنَّ القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية الناشئة موافقون بدرجة (عالية) على الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة، حيث بلغ متوسط الموافقة (٣,٩٦) وبانحراف معياري، بلغ (٠,٧٨٣).
- أكثر الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية تمثلت في عبارة (مرونة إعادة هيكلة الجامعة وتنظيمها وإصدار اللوائح وإنشاء الكليات...) بأعلى متوسط حسابي، مقداره (٤,٢٠)، وبانحراف معياري (٠,٩٠٢) مما يشير إلى درجة موافقة عالية.
- إنَّ القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية الناشئة موافقون بدرجة (عالية جداً) على متطلبات نجاح الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة، حيث بلغ متوسط الموافقة (٤,٠٩)، وبانحراف معياري، بلغ (٠,٧٢٥).
- أكثر متطلبات نجاح الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة تمثلت في عبارة (استمرار الدعم الحكومي المادي والتقني والإداري للجامعات في المرحلة الانتقالية)، متوسط حسابي مقداره (٤,٢٩)، وبانحراف معياري (٠,٧٣٩)، مما يدل على أن درجة الموافقة (عالية جداً).
- إنَّ القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية الناشئة موافقون بدرجة (عالية جداً) على معوقات نجاح الاستقلالية، حيث بلغ متوسط الموافقة (٤,٢٢)، وبانحراف معياري، بلغ (٠,٦٠٨).
- تبيّن أن أكثر معوقات نجاح الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة تمثلت في عبارة (عدم قدرة الجامعات الموجودة في مناطق ذات مقومات اقتصادية متوازنة على الاستقلال الذاتي في

المدى القصير والمتوسط)، بمتوسط حسابي (٤,٤٦)، وبانحراف معياري (٠,٧٣٥)، مما يدل على أن درجة الموافقة (عالية جداً).

● عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث نحو جميع محاور الدراسة تبعاً لمتغير (الجنس)؛ حيث إنَّ قيم مستوى الدلالة جميعها أكبر من (٠,٠٥)، ومن ثمَّ غير دالة إحصائياً.

● عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة نحو معوقات نجاح تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة، باختلاف متغير (المنصب الإداري)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠,١٥٣)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

● وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) في آراء أفراد الدراسة نحو (الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية)، وكذلك (متطلبات نجاح استقلالية الجامعات) تبعاً لاختلاف متغير (المنصب الإداري) لصالح أفراد عينة الدراسة من العمداء ووكلاء العمادة أو الكليات.

● عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة نحو معوقات نجاح تطبيق الاستقلالية في الجامعات الحكومية الناشئة، باختلاف متغير (المنصب الإداري).

● كما يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) في آراء أفراد الدراسة نحو (الفوائد المتوقع تحقيقها من تطبيق الاستقلالية)، وكذلك (متطلبات نجاح استقلالية الجامعات) تبعاً لاختلاف متغير (الخبرة العملية) لصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة من ٥-١٠ سنوات.

التوصيات

- العمل على توفير ما يلزم للجامعات الناشئة من البنى والتجهيزات الأساسية بما يساعد على تحقيق المستوى المطلوب من الاستقلالية، وذلك من خلال استمرار دعم الدولة للجامعات الناشئة حتى تصل إلى الاستقلالية التامة.
- العمل على استمرار وزيادة الدعم الحكومي المادي والتقني والإداري المقدم للجامعات في المرحلة الانتقالية، خاصة الجامعات الموجودة في مناطق ذات مقومات اقتصادية متواضعة.
- العمل على إيجاد آليات واضحة ومعلنة لاختيار أعضاء مجلس الأمناء ومديري الجامعات وبقية القيادات الجامعية، بناء على الكفاءة والخبرة والفاعلية في مستوى الأداء الوظيفي. والذي يتحمل مسؤولية الحوكمة والتأكد من فاعلية وكفاءة التعليم الذي تقدمه الجامعة، حيث سيكون ضابطاً لجميع أعمال الجامعة الأكاديمية والإدارية أسوة بما هو معمول به في الجامعات العالمية.
- ضرورة توفير الموارد الذاتية اللازمة لبناء منظومة استثمارية تمكن الجامعات من الاستغناء عن التمويل الحكومي وتحقيق الاستقلالية، وذلك من خلال تنمية موارد الجامعات المالية والبشرية، كبناء برامج وافية تمنحها اكتفاءً ذاتياً في الإنفاق.
- إعادة النظر في اللوائح والتشريعات التنظيمية المنظمة للجامعات السعودية، وخاصة الناشئة منها، لتمكينها من الاستقلال الإداري والمالي والأكاديمي.
- تبني برامج التوعية بمفاهيم الاستقلالية ولوائحها، وأنظمة تطبيقها، وطرق تحقيقها على أرض الواقع بين منسوبي الجامعات الناشئة.
- دعم الجامعات الحكومية الناشئة والموجودة في بيئة اقتصادية ضعيفة على المساهمة في تقديم الخدمات التنموية، والمشاركة بالمشاريع التنموية والإنتاجية والصحية في بعض المحافظات.
- العمل على إيجاد خطة واضحة ومحددة للتدرج في تطبيق الاستقلالية بما يراعي التباين في خصائص الجامعات وإمكاناتها وقدراتها على تحقيق الاستقلالية.

المراجع

المراجع العربية:

آل عمرو، فهد. (٢٠١٧، يناير ١١-١٢). دور كليات التربية في التنمية المهنية للمعلم في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. [ورقة عمل مقدمة]. لمؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠، جامعة القصيم.

استقلالية الجامعات. (٢٠١٩، أكتوبر ٣٠). جريدة الرياض. <https://www.alriyadh.com/1784894>.
البعيز، إبراهيم. (١٤٣٩، محرم، ٤). قراءة في مشروع نظام الجامعات الجديد. ملتقى أسبار. <https://multaqaasbar.com/>
بنجر، أماني عبد العزيز. (٢٠٢٢). نظام الجامعات الجديد وإسهامه في تعزيز تميز الهوية الأكاديمية في الجامعات

السعودية، مجلة كلية بحوث الآداب، جامعة المنوفية، م٣٣٣.
التويجري، حصة بنت عبد الله. (٢٠٢٠). تطوير إدارة منظومة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجربة اليابانية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس (١٢٤)، ٢١٧-٢٥٢.

الحرني، مها علي. (٢٠٢٢). توجهات السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق نظام الجامعات الجديد في ضوء مؤشرات الريادة العالمية دراسة تحليلية. المجلة العلمية، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٣٨ (٣)، ٢٦٢-٣١٠.

الحمادي، فائزة، وسالم، سماح. (٢٠١٧، يناير ١١-١٢). تنمية الموارد الذاتية للجامعات السعودية بالتطبيق على جامعة الملك فيصل. [بحث مقدم] لمؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠، جامعة القصيم.

حمرون، ضيف الله غضبان. (١٤٣٩). متطلبات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية الناشئة من وجهة نظر أساتذة الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية. مجلة العلوم التربوية. ٣٠ (٣)، ٤٥٣-٤٧٨.
خلف، منار. (٢٠١٧). درجة تحقق الاستقلال الذاتي في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة من وجهة نظر القيادات الجامعية وسبل تفعيلها [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية، غزة.

الرشيد، محمد. (٢٠١١، ٥ إبريل). وزير سعودي سابق يطالب باستقلالية الجامعات وإجراء التعيينات فيها عن طريق الانتخاب. جريدة الشرق الوسط.

الرقب، توفيق زايد. (٢٠١٨). درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعة الأردنية للقيادة الأخلاقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ١٥، ٤٦٦-٥٠٢.

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=43&article=615753&issueno=11816#.WHeluvMrKM8>

الروقي، مطلق. (٢١، مارس ٢٠٢٢). الجامعات الناشئة؛ إلى أين؟ صحيفة الوطن. <https://www.alwatan.com.sa/article/1103301>

رؤية المملكة ٢٠٣٠ (٢٠١٦) الموقع الرسمي لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. تم استرجاعه في <http://vision2030.gov.sa/2021/8/10>

السليمان، خيرية جميل. (٢٠٢٠). تطوير كليات التربية في المملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد لعام ١٤٤١ هـ دراسة حالة: كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، (١٨٨)، ٧٨-١٠٧.

سنبلو، إبراهيم. (٢٠١٠م). الاستقلال المالي للجامعات، [بحث مقدم] للمؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر، اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي.

الشمالي، أحمد. (٢٠١٨، نوفمبر ٤). أمين لجنة أعمال مجلس التعليم العالي يسلط الضوء على "الرياض" على النظام الجديد للجامعات. جريدة الرياض. <https://www.alriyadh.com/1715199>

الشريف، شريف. (٢٠١٢). استقلال الجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول والمواثيق الدولية. المجلة التربوية، (٣٢)، ٩٢-١٣٩.

الشريف، مها. (٢٠١٥). الاستقلال الذاتي كمدخل لتطوير الإدارة الجامعية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أم القرى.

الشقيير، عبد الرحمن. (١٤٣٩، محرم، ٤). قراءة في مشروع نظام الجامعات الجديد. ملتقى أسبار. <https://multaqaasbar.com/>

الصالح، محمد. (٢٠١٨، مارس ١٤-١٥). مشروع نظام الجامعات [ورقة عمل مقدمة] في المؤتمر ١٨ التعليم ما بعد الثانوي: الهوية ومتطلبات التنمية، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية "جستن"، جامعة الملك سعود. عبيدات، ذوقان، وعبد الحق، كايد، وعدس، عبد الرحمن. (٢٠٢٠). البحث العلمي: مفهومه. أدواته. أساليبه (١٩ط). دار الفكر للنشر والتوزيع.

العتيبي، عبد الحميد بن سلمي. (٢٠١٧). تصور مقترح للتغلب على تحديات الإنتاج العلمي في الجامعات السعودية الناشئة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ٣٣، ٢٥٦-٢٨٥.

العتيبي، نوف مناحي (٢٠٢٠م) المتطلبات التربوية لوحدة البحث العلمي في الجامعات الناشئة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: جامعة شقراء أمودجا. مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، مركز النشر العلمي، مج ٢١، ٤٤، ٢٨٣-٣١٦.

- عسيري، فاطمة زكري. (٢٠١٦). الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية: دراسة تحليلية في ضوء الاعلانات والمواثيق الدولية. مجلة التربية بجامعة الأزهر، ٣ (١٦٨)، ٦٨٥-٧١٩.
- الغريب، شبل بدران. (٢٠١٥، إبريل ٢٠-٢١). الحرية الأكاديمية والقيم الجامعية [بحث مقدم] للمؤتمر القومي السنوي التاسع عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس.
- القحطاني، ريم ثابت. (٢٠١٩). إطار حوكمة الجامعات السعودية لتحقيق الميزة التنافسية في اتخاذ القرارات وفق تطلعات رؤية ٢٠٣٠م. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٣ (١٥)، ٥١-٧٩.
- القربي، علي. (٢٠١٢، جمادى الأول، ٢٣-٢٥). الحرية الأكاديمية المنطلقات القانونية والضوابط [بحث مقدم] لمؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي "رؤى وتجارب"، جامعة طيبة.
- مجموعة الأنظمة السعودية. (٢٠١٩، أكتوبر ٣٠). المجلد الثالث، أنظمة التعليم والعلوم، نظام الجامعات، قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٣).
- المزروع، حميد. (٤، ١٤٣٩، محرم، ٤). قراءة في مشروع نظام الجامعات الجديد. ملتقى أسبار. <https://multaqaasbar.com/>
- المطلق، تركي علي. (٢٠١٧). الاستثمار المعرفي وعلاقته في بناء الميزة التنافسية للجامعات الناشئة بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ١٨ (٣)، ٢٦١-٢٩٩.
- مسودة نظام الجامعات. (١٤٣٩هـ). مشروع نظام الجامعات الجديد. وزارة التعليم. استرجع في ٢٣/١/١٤٤٣هـ. <https://www.moe.gov.sa/ar/newunisys/Pages/notesform.aspx>
- المنيع، الجوهرة بنت عبد الرحمن. (٢٠٢٠). درجة تحقيق متطلبات الميزة التنافسية لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن من وجهة نظر قيادات الجامعة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٢٠ وأهم المعوقات التي تواجهها. مجلة الفتح، (٨٣)، ٢٣٧-٢٥٩.
- النايف، سعود بن عيسى. (٢٠٢٠م). تصور مقترح لتطوير أداء القيادات الجامعية في ضوء نظام الجامعات السعودية الجديد. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات التربوية (٥٨)، ٢٤١-٢٨٠.
- هادي، رياض. (٢٠١٠). الجامعات -النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية-الاستقلالية (ط٢) مركز التطوير والتعليم المستمر. جامعة بغداد.
- الورثان، عدنان بن أحمد بن راشد. (٢٠٢١). دراسة تحليلية لنظام الجامعات السعودية الجديد الصادر بالرسوم الملكي رقم "٢٧-م" بتاريخ ١٤٤١-٣-٢هـ، ومدى انسجامه مع رؤية المملكة ٢٠٣٠. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٥ (٢٤)، ٤٥ - ٧٠. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1173204>

المراجع العربية (مترجمة):

- Aghion, P.& Dewatripont, M.& M-Hoxby, C.& Mas-Colell, A.& Sapir, A. (2010, January). The Governance and Performance of Universities: Evidence from Europe and the US. Cambridge, MA 02138.
- Ahmed, H. (2015/ Strategic. Approach for Developing World- Class Universities in Egypt. Journal of Education and practice, vol 6 No.5, pp125_145. (online available) www.iiste.org/last seen at 14-4-2015.
- Al-Amro, Fahd. (2017, January 11-12). The role of faculties of education in the professional development of the teacher in the light of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030. [Working paper presented]. For the Conference on the Role of Saudi Universities in Activating the Kingdom's Vision 2030, Qassim University.
- Al-ghirib, shibl badran. (2015, April 20-21). Academic Freedom and University Values [Research presented] for the nineteenth annual national conference of the Center for the Development of University Education, Ain Shams University.
- Al-Hammadi, Fayza, and Salem, Samah. (2017, January 11-12). Developing the self-resources of Saudi universities by applying to King Faisal University. [Research presented] for the Conference on the Role of Saudi Universities in Activating the Kingdom's Vision 2030, Qassim University.
- Al-Mutlaq, Turki Ali. (2017). Knowledge investment and its relationship to building the competitive advantage of emerging universities in the Kingdom of Saudi Arabia. Journal of Educational and Psychological Sciences, 18 (3) , 261-299.
- Al-Nayef, Saud bin Issa. (2020 AD). A proposed vision for developing the performance of university leaders in light of the new Saudi university system. Journal of Arts, Literature, Humanities and Sociology, Emirates College of Education (58) , 241-280.
- Al-orthan, Adnan bin Ahmed bin Rashid. (2021.) Analytical study of the new Saudi university system issued by Royal Decree No. "27-AD" dated 2-3-1441 AH, and its consistency with the Kingdom's Vision 2030. Journal of Educational and Psychological Sciences, Vol. 5, v. 24, 45-70. Retrieved from <http://search.mandumah.com/Record/1173204>
- Al-Qarni, Ali. (2012, Jumada I, 23-25). Academic Freedom: Legal Premises and Controls [Research Submitted] for the Conference on Academic Accreditation of Faculties of Education in the Arab World "Rows and Experiences", Taibah University.
- Al-ruwqi, mutlaq. (March 21, 2022). emerging universities; to where? Al-Watan Newspaper. <https://www.alwatan.com.sa/article/1103301>.
- Al-Saleh, Muhammad. (2018, March 14-15). The University System Project [working paper presented] at the 18th conference post-secondary education: identity and development requirements, Saudi Society for Educational and Psychological Sciences "Justin", King Saud University.
- Al-Sharqi, L. (2014). The Evolving Governance of on Expanding 'University; A case study of king Abdul- Aziz University proposed governance assessment. Framework International Journal of modern Business Issues of Global Market vol. 2 jan, pp67-79. (online available) www.Cri.Infinity.com last/seen at 28-4-2015.
- Al-shamali , Ahmed. (2018, November 4). The Secretary of the Higher Education Council's Business Committee sheds light through "Riyadh" on the new university system. Al-Riyadh newspaper <https://www.alriyadh.com/1715199>
- Al-Sharif, Sharif. (2012). The independence of Egyptian universities in light of the experiences of some countries and international conventions. Educational Journal, (32) , 92-139.

- Al- Sharif, Maha. (2015). Autonomy as an entrance to the development of university administration from the point of view of academic leaders in Saudi universities [unpublished doctoral thesis]. Umm Al Qura University.
- Al -Suleimani, Khayriyah Jamil. (2020). The development of colleges of education in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of the new university system for the year 1441 AH, a case study: College of Postgraduate Educational Studies at King Abdulaziz University. Journal of the College of Education, Al-Azhar University, (188) , 78-107.
- Al-Tuwajiri, Hessa bint Abdullah. (2020). Developing the management of the higher education system in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the Japanese experience. Arab Studies in Education and Psychology (124) , 217-252.
- Asiri, Fatima Zakri. (2016). The Autonomy of Saudi Universities: An Analytical Study in the Light of International Declarations and Conventions. Al-Azhar University Education Journal, 3 (168) , 685-719.
- Hadi, Riyadh. (2010). Universities - emergence and development - academic freedom - independence (2nd floor) Center for Development and Continuing Education. Baghdad University.
- Hamrun, dayf allah ghadiani. (1439). Requirements for the autonomy of emerging Saudi universities from the viewpoint of professors of administration and educational leadership in Saudi universities. Journal of Educational Sciences. 30 (3) , 453-478.
- Khalaf, Manar. (2017). The degree of achieving autonomy in Palestinian universities in the governorates of Gaza from the point of view of university leaders and ways to activate it [unpublished master's thesis]. Islamic University of Gaza.
- Kingdom Vision 2030 (2016) The official website of Saudi Vision 2030. Retrieved at <http://vision2030.gov.sa/2021/8/10>.
- Labaree , D. F. (2010). Understanding the Rise of American Higher Education: How Complexity Breeds Autonomy. School of Education; Stanford University, Stanford, CA: USA.
- Obeidat, Thouqan, Abdel Haq, Kayed, and Adas, Abdel Rahman. (2020). Scientific research: its concept. his tools. His methods (I 19). Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution.
- Rashid, Muhammad. (2011, April 5). A former Saudi minister calls for the independence of universities and for appointments to be made through elections. Middle East Newspaper. <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=43&article=615753&issueno=11816#.WHeluVMrKM8>.
- Saudi Systems Group. (2019, October 30). Volume Three, Education and Science Systems, Universities System, Cabinet Resolution No. (١٨٣) .
- Senbulo, Ibrahim. (2010 AD). The Financial Independence of Universities, [Research Presented] for the Eighteenth Annual Scientific Conference, Contemporary Trends in the Education development in the Arab world.
- Shattock, Michael. (2014). International Trends in University Governance: Autonomy, Self-Government and the Distribution of Authority. New York: Rout ledge Taylor & Francis Group.
- University autonomy. (2019, October 30). Al-riyadh newspaper. <https://www.alriyadh.com/1784894>.
- University system draft. (1439 AH). New university system project. Ministry of education. Retrieved on 01/23/1443 AH. <https://www.moe.gov.sa/ar/newunisys/Pages/notesform.aspx>.





جامعة المدينة الإسلامية
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH





الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Journal of Islamic University

for Educational and Social Sciences

Refereed Periodic Scientific Journal

